مُصطَلح الحسَن بَين النظريَّة والتطبيق

د. حَامد بن حَمَد العَلي *

* مدرس بقسم التفسير والحديث - كلية الشريعة والدراسات الإسلامية - جامعة الكويت.

ملخص البحث:

الحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم وبارك على أشرف المرسلين، نبينا محمد، وعلى آله وأصحابه أجمعين

أما بعد،

فإن من مباحث علم المصطلح: ما يحتاج إلى مزيد عناية من الباحثين، لاسيما ما يتعلق بتطبيقات المحدثين؛ ذلك لما يستدعيه التطبيق من إعمال لمجموعة من القواعد الحديثية، بل والأصولية، والفقهية، واللغوية، إلى جانب المعرفة التامة بمناهج المحدثين وغير ذلك.

وإن من تلك المباحث: مبحث الحديث الحسن، فقد اختلف العلماء ابتداءً في تعريفه على أقوال متعددة؛ فمنهم: من عده من قسم الضعيف، بينما عدَّه آخرون من قسم الصحيح، ولم يفرق بعضهم بينه وبين الصحيح، كما اختلفوا في استعمالهم لهذا المصطلح عند التطبيق على الأحاديث.

وعدم الإحاطة بالفروق بين تلك الأقوال وضوابط كل منها جعل بعض الباحثين يسير على طريقة واحدة فيها، مما أوقعهم في تناقض واضطراب، وأدى بهم إلى الوصول إلى نتائج غير سديدة في كثير من الأحيان، كما جرأ بعضهم على القدح في المتقدمين، واتهامهم بالوهم والغفلة والتناقض، وهذا ما دفعني إلى محاولة رفع الملام عن أولئك الأئمة الأعلام، والكتابة في هذا الموضوع، فخلصت إلى عدة نتائج، أحسبها مهمة ونافعة.

منها: أن المتقدمين لم يميزوا الحسن من الضعيف تمييزاً واضحاً كما فعل المتأخرون في اصطلاحهم على أنه رتبة بين الصحيح والضعيف.

ومنها: استعمالهم للحسن على عدة أنحاء، فقد يريدون به المعنى اللغوي أو الضعيف المنجبر، والحسن لذاته، والحسن لغيره...

ومنها: أن الحكم على الحديث لا يكون من خلال مجرد النظر في مراتب رجال الإسناد في "التقريب" مثلاً، بل يتعين في كثير من الأحوال النظر في بقية مرويات الراوي، وآراء النقاد فيه...

ومنها: ضرورة التأني عند النظر في آراء أئمة الجرح والتعديل، ومحاولة سبر غور كلامهم، لمعرفة مراميهم القريبة والبعيدة، وعدم المسارعة إلى التوهيم والتجهيل...

هذه جملة من النتائج التي توصلت إليها في هذا البحث، وهناك جملة أخرى مبثوثة في ثناياه، وقد تكون مرقومة في خلاصته.

هذا وأسأل الله عز وجل أن ينفعني به وقارئه، ويغفر لي ولوالدي ولمشايخي، إنه ولي ذلك والقادر عليه، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

مقدمة:

إن الحمد لله، نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأن محمداً عبده ورسوله.

أما بعد،

فإن علم مصطلح الحديث من العلوم التي اهتم بها العلماء منذ فترة متقدمة جداً – حوالي القرن الثالث الهجري – وألفوا فيها المؤلفات المتنوعة بين مبسوط ومختصر، وبين تأليف وشرح، ونظم ونثر، وعلى الرغم من ذلك فلازالت بعض مباحثه مما يطول حولها الجدل، وتحتاج إلى تحقيق وتنقيح، أو إلى شرح وتوضيح.

وإن من أدق مباحث علم المصطلح: مبحث الحديث الحسن، كما أنه من خلاله تتفاوت مراتب العلماء، وتبرز قدراتهم وسعة اطلاعهم؛ لما يتطلبه الحكم بالحسن على حديث: من جمع للطرق، ومعرفة بالمتون، وخبرة بألفاظ الجرح والتعيل، وتمييز لمراتب الأئمة المتكلمين في الرجال. فلا غرو أن يفخر مثل الحافظ ابن حجر بأنه من أبرز من حرر مباحثه، وأزال مشكلاته[١].

موضوع البحث:

إن بحثي هذا يدور حول إحدى مسائل الحديث الحسن، وهي تطبيقات المحدثين المتقدمين منهم والمتأخرين لهذا المصطلح، وهل هم متفقون على معنى واحد له، وهو المشهور بين المتأخرين، وأنه: (خبر العدل خفيف الضبط متصل السند غير معلل ولا شاذ)[٢]، أم أنه قد يطلق على الضعيف الصالح للاعتضاد بمجيئه من وجه آخر، وهو الحسن لغيره، وكذلك يطلق على الضعيف الصالح للاعتبار، فيكون الحسن بذلك من أقسام المردود لا المقبول؟

---

(١) انظر «انتقاض الاعتراض» للحافظ ابن حجر ١:٢٢٨ تحقيق حمد السلفي وصبحي السامرائي، الطبعة الأولى، مكتبة الرشد بالرياض، ١٤١٣.

(٢) انظر نزهة النظر شرح نخبة الفكر لابن حجر رحمه الله.

أهمية البحث:

تتركز أهمية هذا البحث في الدفاع عن أئمة هذا الشأن، المتقدمين منهم كالترمذي، والمتأخرين كالذهبي وابن حجر، حيث تجرأ كثير من الباحثين عليهم، وكالوا لهم عبارات التجريح، كالوهم والخطأ والتساهل ونحو ذلك من العبارات، مما امتد أثره ليصل إلى الناشئة الأغمار، فصار أحدهم لا يثق بأحكام أولئك الأحبار، حتى يعرضه على باحث معاصر، ولا يخفى على أهل العلم ونشاده ما لذلك من أثر سيء في الأمة، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

فرأيت أن أبحث في هذه المسألة؛ لأثبت أن الأصل في أئمة هذا الشأن الحفظ والإتقان، وأما الوهم والخطأ فنادران، وكثير من الأحكام الصادرة في حقهم سببها الاستعجال، وعدم التمكن من فهم اصطلاحات القوم، فينبغي على الباحثين في الحديث أن يعززوا من مكانة أئمتنا، ويربوا الأجيال الناشئة على احترامهم وتقديرهم دون غلو ولا جفاء.

وقد جعلت هذا المبحث في مقدمة وسبع مسائل وخاتمة.

والله أسأل أن يتقبل مني عملي هذا وينفعني به وإخواني المسلمين، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

مسألة (١) تعريف الحديث الحسن

قال السيوطي رحمه الله تعالى: "إنا معاشر أهل الحديث والفقه والبلاغة لا نقول في التعاريف على حدود المناطقة. وقال الإمام أبو الحسن بن الحصار المالكي في كتابه "الناسخ والمنسوخ" -- بعد أن ذكر اختلاف الناس في حد النسخ --: قد بلغ مالكٌ وأضرابُه من علماء المتقدمين مبلغَ الإمامةِ في الدين، ولم يتكلف أحدٌ منهم حداً، وربما لو تكلف حدَّه لم يسلم له، وكذلك البخاري ومسلم وأضرابهم، لو كُلِّفوا حد الحديث أو المُحَدِّثِ لم يأتوا به، وقد نفعهم الله تعالى بما عَلِموه وعلَّموه، ولو كان في الحدِّ خيرٌ لنطق به القرآن، أو جاء على لسان رسول الله صلى الله عليه وسلم"[٣].

وعلى أية حال فقد اختلف أهل الحديث في تعريف الحديث الحسن على أقوال:

١ - قال الترمذي: "وَمَا ذَكَرْنَا فِي هَذَا الْكِتَابِ حَدِيثٌ حَسَنٌ، فَإِنَّمَا أَرَدْنَا بِهِ حُسْنَ إِسْنَادِهِ عِنْدَنَا. كُلُّ حَدِيثٍ يُرْوَى لا يَكُونُ فِي إِسْنَادِهِ مَنْ يُتَّهَمُ بِالْكَذِبِ، وَلا يَكُونُ الْحَدِيثُ شَاذًّا، وَيُرْوَى مِنْ غَيْرِ وَجْهٍ نَحْوَ ذَاكَ، فَهُوَ عِنْدَنَا حَدِيثٌ حَسَنٌ"[٤].

٢ - وقال أبو سليمان الخطابي[٥]: "هو ما عرف مخرجه، واشتهر رجاله، وعليه مدار أكثر الحديث، وهو الذي يقبله أكثر العلماء، ويستعمله عامة الفقهاء"[٦].

---

(٣) "البحر الذي زخر شرح منظومة الأثر" لجلال الدين السيوطي، مخطوط، ورقة ٢٠.

(٤) كتاب "العلل" من "جامع الترمذي" ص٢٠٦٠ طبعة دار السلام بالرياض. وانظر "شرح علل الترمذي" للحافظ ابن رجب الحنبلي١: ٣٤٠ بتحقيق د. نور الدين عتر.

(٥) هو حمد بن محمد بن إبراهيم البستي الخطابي (ت٣٨٨) انظر ترجمته في "تذكرة الحفاظ" للذهبي ٣: ١٠١٨.

(٦) "معالم السنن" للخطابي ١: ١١. ومعه "مختصر سنن أبي داود" للمنذري، وتهذيب ابن القيم، بتحقيق أحمد شاكر وحامد الفقي، طبعة دار المعرفة بيروت ١٩٨٠.

مسألة (٢) أول من استعمل "الحسن" كمرتبة من مراتب الحديث المقبول هو الترمذي

ورد إطلاق وصف الحسن في كلام جماعة من المتقدمين، منهم: الإمام مالك، وأحمد وغيرهما، ومن ذلك: ما أورده عبد الرحمن ابن أبي حاتم الرازي(٧) قال: حدثنا أحمد بن عبد الرحمن بن أخي ابن وهب(٨) قال: سمعت عمى(٩) يقول: سمعت مالكاً سئل عن تخليل أصابع الرجلين في الوضوء فقال: ليس ذلك على الناس. قال: فتركته حتى خف الناس فقلت له: عندنا في ذلك سنة. فقال: وما هي؟

قلت: حدثنا الليث بن سعد(١٠)، وابن لهيعة(١١)، وعمرو بن الحارث(١٢)، عن يزيد بن عمرو المعافري(١٣)، عن أبى عبد الرحمن الحُبُلِّى(١٤)، عن المستورِد بن شداد القرشي(١٥) قال:

(رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يدلك بخنصره ما بين أصابع رجليه).

---

(٧) أحد أئمة الحديث والجرح والتعديل (ت ٢٦٥).
(٨) قال أبو حاتم: لا بأس به، وقال ابن حجر: صدوق تغير بأخرة، روى عنه مسلم وابن خزيمة (ت٢٦٤). انظر تهذيب التهذيب، والتقريب.
(٩) يعني عبد الله بن وهب المصري أحد الأئمة المشهورين.
(١٠) إمام أهل مصر، مشهور.
(١١) هو عبد الله بن لهيعة الحضرمي، قاضي مصر، صدوق اختلط بعد احتراق كتبه، ورواية عبد الله بن وهب المصري، وعبد الله بن المبارك المروزي عنه أعدل من غيرهما، توفي سنة ١٧٤. التقريب ص٥٣٨.
(١٢) المصري، مولى الأنصار، ثقة، فقيه، حافظ، توفي قبل سنة ١٥٠. أخرج له أصحاب الكتب الستة. التقريب ص٧٣٢.
(١٣) المصري، قال أبو حاتم: لا بأس به. وذكره ابن حبان في الثقات، وقال الذهبي وابن حجر: صدوق. الجرح والتعديل ٩: ٢٨١ الكاشف ٢: ٣٣٨، والتهذيب لابن حجر ٤: ٤٢٤، والتقريب ص١٠٨٠.
(١٤) هو عبد الله بن يزيد المعافري، ثقة، أخرج له البخاري في الأدب، ومسلم، وأصحاب السنن، مات سنة مائة بأفريقيا. التقريب ص٥٥٨.
(١٥) قال ابن حجر: له ولأبيه صحبة. التقريب ص٩٣٤.

فقال: إن هذا الحديث حسن، وما سمعت به قط إلا الساعة. ثم سمعته بعد ذلك يُسأل، فيأمر بتخليل الأصابع(١٦).

وقول الإمام مالك رحمه الله تعالى: "هذا حديث حسن" يحتمل أنه حسن في معناه، ودلالته على المسألة، ويحتمل أنه دون الصحيح، لأن يزيد بن عمرو قيل فيه: صدوق، أو لا بأس به، ولكن هذا الاصطلاح أعني "لا بأس به" لا يطرد عند المحدثين – وخاصة المتقدمين منهم – تخصيصه بالراوي خفيف الضبط، فقد أطلق ابن معين وأبو حاتم هذا الوصف على جملة من الثقات.

مثال آخر:

روى عَبّاد بن صهيب، قال حدثنا السَّرِيّ بن إسماعيل الكوفي، قال: سمعت الشعبي يحدث عن وابصة بن معبد رضي الله عنه قال:

(أَمَّ رسولُ الله صلى الله عليه وسلم الناس، فلما انفتل نظر إلى رجلٍ وحده قائماً يصلي خلف الناس، فقال: أيها المصلي وحده، هلّا كنت وصلت الصف، أو أخذت بيد رجلٍ من القوم فصف معك؛ فإنه لا صلاة لك وحدك، فأعد صلاتك)(١٧).

قال الطبراني: "لم يرو هذا الحديث بهذا التمام عن الشعبي إلا السري بن إسماعيل، تفرد به عباد"(١٨).

كذا قال رحمه الله تعالى، ولم يتفرد به عباد، فقد رواه البيهقي في السنن الكبرى من طريق يزيد بن هارون عن السري به(١٩).

قال الحافظ ابن حجر: "فيه السَّرِيّ بن إسماعيل، وهو متروك، لكن في تاريخ أصبهان لأبي نعيم له طريق أخرى، في ترجمة يحيى بن عبدويه

(١٦) انظر الجرح التعديل لابن أبي حاتم ١: ٣١.
(١٧) رواه الطبراني في "الأوسط" ٩: ١٩١ برقم ٨٤١١، والبيهقي في "السنن الكبرى" ٣: ١٠٥.
(١٨) "المعجم الأوسط" ٩: ١٩١.
(١٩) "السنن الكبرى" للبيهقي ٣: ١٠٥.

البغدادي[٢٠]، وفيها قيس بن الربيع، وفيه ضعف، وأصله في الترمذي[٢١]، وأبي داود[٢٢]...، وليس فيه مقصود الباب من قوله: (هلا جررت رجلاً من الصف). وقال الأثرم عن أحمد هو حديث حسن"[٢٣].

وَأَمَّا قِسْمَةُ الْحَدِيثِ إِلَى صَحِيحٍ وَحَسَنٍ وَضَعِيفٍ فقد ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى وغيره: أن أَوَّلَ مَنْ عُرِفَ أَنَّهُ قَسَمَهُ هَذِهِ الْقِسْمَةَ: أَبُو عِيسَى التِّرْمِذِيُّ، وَلَمْ تُعْرَفْ هَذِهِ الْقِسْمَةُ عَنْ أَحَدٍ قَبْلَهُ، وأن مراد الترمذي كما بَيَّنَه هو: مَا تَعَدَّدَتْ طُرُقُهُ، وَلَمْ يَكُنْ فِيهِمْ مُتَّهَمٌ بِالْكَذِبِ، وَلَمْ يَكُنْ شَاذّاً، وَهُوَ دُونَ الصَّحِيحِ الَّذِي عُرِفَتْ عَدَالَةُ نَاقِلِيهِ وَضَبْطُهُمْ.

ثم قال رحمه الله تعالى - شارحاً الضَّعِيفُ -: هو الَّذِي عُرِفَ أَنَّ نَاقِلَهُ مُتَّهَمٌ بِالْكَذِبِ رَدِيءُ الْحِفْظِ؛ فَإِنَّهُ إذَا رَوَاهُ الْمَجْهُولُ خِيفَ أَنْ يَكُونَ كَاذِباً أَوْ سَيِّءَ الْحِفْظِ، فَإِذَا وَافَقَهُ آخَرُ لَمْ يَأْخُذْ عَنْهُ عُرِفَ أَنَّهُ لَمْ يَتَعَمَّدْ كَذِبَهُ، وَاتِّفَاقُ الاثْنَيْنِ عَلَى لَفْظٍ وَاحِدٍ طَوِيلٍ قَدْ يَكُونُ مُمْتَنِعاً، وَقَدْ يَكُونُ بَعِيداً، وَلَمَّا كَانَ تَجْوِيزُ اتِّفَاقِهِمَا فِي ذَلِكَ مُمْكِناً نَزَلَ مِنْ دَرَجَةِ الصَّحِيحِ[٢٤].

مسألة (٣) موقف العلماء من تقسيم الترمذي

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى: "وَقَدْ أَنْكَرَ بَعْضُ النَّاسِ عَلَى التِّرْمِذِيِّ هَذِهِ الْقِسْمَةَ وَقَالُوا: إنَّهُ يَقُولُ: حَسَنٌ غَرِيبٌ. وَالْغَرِيبُ الَّذِي انْفَرَدَ بِهِ الْوَاحِدُ، وَالْحَدِيثُ قَدْ يَكُونُ صَحِيحاً غَرِيباً كَحَدِيثِ (إنَّمَا الأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ)، وَحَدِيثِ (نَهَى عَنْ بَيْعِ الْوَلاءِ وَهِبَتِهِ)، وَحَدِيثِ (دَخَلَ مَكَّةَ وَعَلَى رَأْسِهِ الْمِغْفَرُ)

---

(٢٠) لم أقف على ترجمته في المطبوع من "تاريخ أصبهان"، وترجم له الخطيب البغدادي في تاريخه ١٤: ٢٢٩ برقم ٧٥٣٢، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً. كما لم أقف على روايته فيما بين يدي من الكتب، والله أعلم.

(٢١) "سنن الترمذي" كتاب الصلاة باب ما جاء في الصلاة خلف الصف وحده ١: ٤٤٨ برقم ٢٣١ وقال "حديث حسن". وانظر تعليق الشيخ أحمد شاكر على الحديث.

(٢٢) "سنن أبي داود" كتاب الصلاة، باب الرجل يصلي وحده خلف الصف ١: ١٨٢ برقم ٦٨٢.

(٢٣) "التلخيص الحبير" لابن حجر ٢: ٣٧.

(٢٤) مجموع فتاوي شيخ الإسلام ابن تيمية ١٨: ٢٣ ومابعدها.

فَإِنَّ هَذِهِ صَحِيحَةٌ مُتَلَقَّاةٌ بِالْقَبُولِ. وَالأَوَّلُ: لا يُعْرَفُ ثَابِتاً عَنْ غَيْرِ عُمَرَ. وَالثَّانِي: لا يُعْرَفُ عَنْ غَيْرَ ابْنِهِ عَبْدِ اللهِ. وَالثَّالِثُ: لا يُعْرَفُ إلا مِنْ حَدِيثِ الزُّهْرِيِّ عَنْ أَنَسٍ. وَلَكِنَّ هَؤُلاءِ الَّذِينَ طَعَنُوا عَلَى التِّرْمِذِيِّ لَمْ يَفْهَمُوا مُرَادَهُ فِي كَثِيرٍ مِمَّا قَالَهُ؛ فَإِنَّ أَهْلَ الْحَدِيثِ قَدْ يَقُولُونَ: هَذَا الْحَدِيثُ غَرِيبٌ أَيْ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ، وَقَدْ يُصَرِّحُونَ بِذَلِكَ فَيَقُولُونَ: غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ. فَيَكُونُ الْحَدِيثُ عِنْدَهُمْ صَحِيحاً مَعْرُوفاً مِنْ طَرِيقٍ وَاحِدٍ، فَإِذَا رُوِيَ مِنْ طَرِيقٍ آخَرَ كَانَ غَرِيباً مِنْ ذَلِكَ الْوَجْهِ، وَإِنْ كَانَ الْمَتْنُ صَحِيحاً مَعْرُوفاً، فَالتِّرْمِذِيُّ إِذَا قَالَ: حَسَنٌ غَرِيبٌ، قَدْ يَعْنِي بِهِ: أَنَّهُ غَرِيبٌ مِنْ ذَلِكَ الطَّرِيقِ؛ وَلَكِنَّ الْمَتْنَ لَهُ شَوَاهِدُ صَارَ بِهَا مِنْ جُمْلَةِ الْحُسْنِ. وَبَعْضُ مَا يُصَحِّحُهُ التِّرْمِذِيُّ يُنَازِعُهُ غَيْرُهُ فِيهِ، كَمَا قَدْ يُنَازِعُونَهُ فِي بَعْضِ مَا يُضَعِّفُهُ وَيُحَسِّنُهُ، فَقَدْ يُضَعِّفُ حَدِيثاً وَيُصَحِّحُهُ الْبُخَارِيُّ؛ كَحَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ، لَمَّا قَالَ لَهُ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم ابْغِنِي أَحْجَاراً أستنفض بِهِنَّ قَالَ: (فَأَتَيْته بِحَجَرَيْنِ وَرَوْثَةٍ، قَالَ: فَأَخَذَ الْحَجَرَيْنِ، وَتَرَكَ الرَّوْثَةَ، وَقَالَ: إِنَّهَا رِجْسٌ). فَإِنَّ هَذَا قَدْ أُخْتُلِفَ فِيهِ عَلَى أَبِي إِسْحَاقَ السبيعي، فَجَعَلَ التِّرْمِذِيُّ هَذَا الاخْتِلافَ عِلَّةً، وَرَجَّحَ رِوَايَتَهُ لَهُ عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ عَنْ أَبِيهِ، وَهُوَ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ أَبِيهِ، وَأَمَّا الْبُخَارِيُّ فَصَحَّحَهُ مِنْ طَرِيقٍ أُخْرَى؛ لأَنَّ أَبَا إِسْحَاقَ كَانَ الْحَدِيثُ يَكُونُ عِنْدَهُ عَنْ جَمَاعَةٍ، يَرْوِيه عَنْ هَذَا تَارَةً، وَعَنْ هَذَا تَارَةً، كَمَا كَانَ الزُّهْرِيُّ يَرْوِي الْحَدِيثَ تَارَةً عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيِّبِ، وَتَارَةً عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، وَتَارَةً يَجْمَعُهُمَا، فَمَنْ لا يَعْرِفُهُ فَيُحَدِّثُ بِهِ تَارَةً عَنْ هَذَا، وَتَارَةً عَنْ هَذَا، يَظُنُّ بَعْضُ النَّاسِ أَنَّ ذَلِكَ غَلَطٌ، وَكِلاهُمَا صَحِيحٌ. وَهَذَا بَابٌ يَطُولُ وَصْفُهُ. وَأَمَّا مَنْ قَبْلَ التِّرْمِذِيِّ مِنْ الْعُلَمَاءِ(٢٥) فَمَا عُرِفَ عَنْهُمْ هَذَا التَّقْسِيمُ الثُّلاثِيُّ، لَكِنْ كَانُوا يُقَسِّمُونَهُ إِلَى صَحِيحٍ وَضَعِيفٍ، وَالضَّعِيفُ عِنْدَهُمْ نَوْعَانِ: ضَعِيفٌ ضَعْفاً لا يَمْتَنِعُ الْعَمَلُ بِهِ، وَهُوَ يُشْبِهُ الْحَسَنَ فِي اصْطِلاحِ التِّرْمِذِيِّ. وَضَعِيفٌ ضَعْفاً يُوجِبُ تَرْكَهُ، وَهُوَ الْوَاهِي..." إلخ(٢٦).

والذي يفيده كلام شيخ الإسلام – رحمه الله تعالى – ليس هو عدم ورود الحكم بالحسن في كلامهم على بعض الأحاديث، فهذا بعيد عن مثله ممن سبر

---

(٢٥) وسيأتي قريباً ذكر طائفة منهم عند الكلام على استعمالات العلماء لمصطلح الحسن.
(٢٦) مجموع فتاوي شيخ الإسلام ابن تيمية ١٨: ٢٣ ومابعدها.

كتب أصحاب الإمام أحمد وكتب الحديث والرجال، وإنما عدم ثبوت التقسيم كاصطلاح يميز كل نوع عن الآخر، وعدم فهم هذه المسألة جعل بعض الباحثين(٢٧) يتسرع في إنكار كلام شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى وكل من تبعه كابن القيم والذهبي وغيرهم.

وعند التأمل نجد أن غالب هذه الأحاديث التي حكم عليها بأنها أحاديث حسنة أو إسنادها حسن ضعيفة في نفسها؛ لكنها حسنة لغيرها، وأحيانا تكون من الحسن المقبول الذي هو دون الصحيح، كما سيأتي في الأمثلة.

وقال الإمام البيهقي: "الأحاديث المروية ثلاثة أنواع: نوع اتفق أهل العلم على صحته، ونوع اتفقوا على ضعفه، ونوع اختلفوا في ثبوته، فبعضهم يصححه، وبعضهم يضعفه، لعلة تظهر له به، إما أن يكون خفيت العلة على من صححه، وإما أن يكون لا يراها معتبرة قادحة"(٢٨).

مسألة (٤) مذهب ابن حبان: عدم التفريق بين الصحيح والحسن

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى: أخرج أصحاب السنن وصححه الترمذي وابن خزيمة والحاكم كلهم من طريق محمد بن إسحاق، عن محمد بن إبراهيم التيمي، عن محمد بن عبد الله بن زيد عنه بلفظ: (فكيف نصلي عليك إذا نحن صلينا عليك في صلاتنا؟)...، وقال الدارقطني: إسناده حسن متصل، وقال البيهقي: إسناده حسن صحيح، وتعقبه ابن التركماني بأنه قال في باب "تحريم قتل ماله روح"، بعد ذكر حديث فيه ابن إسحاق: "الحفاظ يَتَوَقَّوْن ما ينفرد به". قلت: وهو اعتراض متجه؛ لأن هذه الزيادة تفرد بها ابن إسحاق، لكن ما ينفرد به وإن لم يبلغ درجة الصحيح، فهو في درجة الحسن، إذا صرح بالتحديث، وهو هنا كذلك، وإنما يصحح له من لا يفرق بين الصحيح والحسن، ويجعل كل ما يصلح للحجة صحيحاً، وهذه طريقة ابن حبان ومن ذكر معه،

---

(٢٧) انظر مجلة "كلية الشريعة والدراسات الإسلامية" الصادرة عن جامعة الكويت العدد ٢٧.
(٢٨) "النكت على ابن الصلاح" لابن حجر ١: ٣٨٦.

وقد احتج بهذه الزيادة جماعة من الشافعية: كابن خزيمة والبيهقي لإيجاب الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في التشهد[٢٩].

وكلام الحافظ ابن حجر هذا يدل على أن هناك آخرين غير ابن حبان لا يفرقون بين الصحيح والحسن، ولم يتسن – لي حتى الآن – الوقوف على أسمائهم.

مسألة (٥) استعمالات العلماء لمصطلح الحسن

أطلق بعض العلماء الحسن على الحديث الضعيف، إذا كان ضعفه يسيراً، ومن هؤلاء: الإمام مالك (ت١٧٩)، وأحمد (ت٢٤١) كما تقدم النقل عنهما قريباً، وفيما يلي أسماء جملة من أهل الحديث ذكرتها على سبيل المثال لا الحصر، فلم أستقص في الأسماء ولا في الأحاديث، فإن في ذلك تطويلاً لا يحتمله هذا البحث، وهم:

(١) علي بن عبد الله بن جعفر المديني (ت٢٣٤)

روى شَرِيكٌ، عَنْ الرُّكَيْنِ بْنِ الرَّبِيعِ، عَنْ نُعَيْمِ بْنِ حَنْظَلَةَ، عَنْ عَمَّارٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (مَنْ كَانَ لَهُ وَجْهَانِ فِي الدُّنْيَا كَانَ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ لِسَانَانِ مِنْ نَارٍ)[٣٠].

وذكر الحافظ أبو الحجاج المزي أن علي بن المديني قال: "إسناده حسن، ولا يحفظه عن عمار عن النبي صلى الله عليه وسلم إلا من هذا الطريق"[٣١].

---

(٢٩) واحتجاج ابن خزيمة والبيهقي – وهما من الحفاظ – دليل على تصحيحهم لما ينفرد به. انظر "فتح الباري" للحافظ ابن حجر ١١: ١٦٣.

(٣٠) أخرجه البخاري في الأدب المفرد، باب إثم ذي الوجهين، ص٤٣٠ برقم ١٣١٦، تحقيق كمال الحوت، طبعة١، دار المعرفة، بيروت، ١٩٨٤، وأبو داود في الأدب، باب في ذي الوجهين برقم ٤٨٧٣ واللفظ له، والدارمي في سننه في الرقاق، باب ما قيل في ذي الوجهين برقم ٢٧٦٤، وأبو يعلى ٣: ١٩٣، ٢٠٤، برقم ١٦٢٠، ١٦٣٧وعنه ابن حبان كما في "الإحسان" ١٣: ٦٨ برقم ٥٧٥٦ كلهم من طريق شريك به. وحسنه الحافظ العراقي في تخريج "الإحياء" ٣: ١٥٨، طبعة دار المعرفة، بيروت، والألباني – رحمه الله تعالى – في "صحيح الأدب المفرد" ص٤٩٧، وفي "سلسلة الأحاديث الصحيحة" ٢: ٥٨٤ برقم ٨٩٢.

(٣١) انظر "تهذيب الكمال" للمزي ٣: ١٤٢١ صورة عن المخطوط، و"تهذيب التهذيب" لابن حجر ٤: ٢٣٦.

وفي الإسناد شريك بن عبد الله النخعي القاضي، أخرج له البخاري تعليقاً، ومسلم في المتابعات، وأصحاب السنن الأربعة، واختلفت عبارات النقاد فيه.

قال ابن المديني: "شريك أعلم من إسرائيل، وإسرائيل أقل خطأ منه"(٣٢).

ولخص العبارة فيه الحافظ ابن حجر فقال: صدوق يخطيء كثيراً(٣٣). وأورده في الطبقة الثانية من المدلسين، وهم من احتمل الأئمة تدليسهم وأخرجوا لهم في الصحيح. وقال: إنه كان يتبرأ من التدليس...(٣٤).

ونعيم بن حنظلة قال عنه العجلي: كوفي تابعي ثقة(٣٥)، وذكره ابن حبان في الثقات(٣٦)، وقال الذهبي في "الكاشف": وُثِّق(٣٧). وفي "الميزان"(٣٨): "لا يعرف..لكن وثقه العجلي وابن حبان". وهو مقبول عند الحافظ ابن حجر(٣٩).

ونخلص مما سبق إلى النتائج التالية:

١ – استعمال مصطلح "الحسن" من قِبَل علماء الحديث قَبْل الترمذي (ت٢٧٩)، كما نقله الحافظ ابن حجر عن ابن المديني، وقد ورد أيضاً عن الإمام أحمد(٤٠) وغيره من المتقدمين كما سيأتي.

٢ – إطلاق "الحسن" على الإسناد الذي فيه ضعف يسير محتمل، وقد روي من غير وجه نحو ذلك(٤١).

---

(٣٢) انظر تهذيب التهذيب للحفظ ابن حجر ٢: ١٦٤.

(٣٣) انظر التقريب ص٤٣٦.

(٣٤) "طبقات المدلسين" للحافظ ابن حجر ص٣٣، تحقيق د. عاصم بن عبد الله القريوتي طبعة١، دار المنار، عمان، ١٤٠٤.

(٣٥) "الثقات" للعجلي بترتيب الهيثمي والسبكي ٢: ٣١٧.

(٣٦) "الثقات" ٥: ٤٧٧، وانظر "تهذيب الكمال" للمزي ٣: ١٤٢١ صورة عن المخطوط، و"تهذيب التهذيب" لابن حجر ٤: ٢٣٦.

(٣٧) ٢: ٣٢٤.

(٣٨) ٥: ٣٩٥.

(٣٩) التقريب ص١٠٠٦.

(٤٠) انظر "التلخيص الحبير" لابن حجر العسقلاني ٢: ٣٧.

(٤١) فقد روي من حديث أنس وأبي هريرة رضي الله عنهما. انظر السلسلة الصحيحة للألباني ٨٩٢.

٣ - حكم ابن المديني على السند بالحسن هل يستفاد منه تعديله لنعيم بن حنظلة؟ وذلك أن بعض العلماء يرى أنه لا فرق بين أن يوثق المحدث رجلاً وبين أن يصحح له حديثاً هو فيه.

قال ابن دقيق العيد: "لا فرق بين قول العالم: هو ثقة، أو يصحح له حديثاً انفرد به"(٤٢). والذي يظهر لي وجوب تقييده بالتصحيح دون التحسين، ويشهد له قول البخاري الآتي قريباً، والله أعلم.

(٢) الإمام محمد بن إسماعيل البخاري رحمه الله تعالى (ت ٢٥٦)

قال الترمذي: حدثنا محمد بن حميد الرازي، حدثنا جرير، عن محمد بن إسحاق، عن الصلت بن عبد الله بن نوفل، قال: (رأيت ابن عباس رضي الله عنه يتختم في يمينه، ولا إخاله إلا قال: رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يتختم في يمينه)(٤٣).

قال الترمذي: "قال محمد بن إسماعيل البخاري: حديث ابن إسحاق عن الصلت حديث حسن".

والبخاري قد أورد الصلت في كتابه التاريخ الكبير(٤٤) ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً.

وأورده ابن حبان في "الثقات"(٤٥). والذهبي في "الكاشف"(٤٦) وقال: "وُثِّق".

وقال ابن حجر: "مقبول"(٤٧).

(٤٢) "نصب الراية" للزيلعي ١: ١٤٩ نقلا عن كتاب "الإمام" لابن دقيق العيد.
(٤٣) أخرجه الترمذي في سننه، كتاب اللباس، باب ما جاء في لبس الخاتم في اليمين ٤: ٢٢٨ برقم ١٧٤٢. وانظر ترجمة الصلت هذا في "تهذيب التهذيب" للحافظ ابن حجر ٤: ٣٨٢.
(٤٤) "التاريخ الكبير" ٤: ٢٩٩ ترجمة ٢٩٠١. وابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" ٤: ٤٣٦. ولم يذكرا فيه جرحاً ولا تعديلاً.
(٤٥) ٦: ٤٧٠، وانظر "تهذيب التهذيب" لابن حجر ٢: ٢١٧ طبعة الرسالة.
(٤٦) "الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة" ١: ٥٠٤.
(٤٧) التقريب ٤٥٥.

وبذلك يتبين لنا أن تحسين البخاري لحديث الصلت يدل على معرفته به، ومع ذلك لما أورده في تاريخه لم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً، ثم إن كل من ترجم له –، ومنهم الذهبي وابن حجر –، لم يعتبر تحسين البخاري لحديثه توثيقاً له وإلا لقالوا عنه: "صدوق" وقول الذهبي: "وثق" يشير بذلك إلى توثيق ابن حبان، وهو معروف بتساهله وتوثيقه المجاهيل، والله أعلم.

(٣) محمد بن إدريس أبو حاتم الرازي رحمه الله تعالى (ت٢٧٧)

ورد عن إمام الجرح والتعديل أبو حاتم الرازي رحمه الله تعالى استعمال مصطلح الحسن فيما فيه ضعف يسير، ومن ذلك:

المثال الأول:

قال ابن أبي حاتم في ترجمة عمرو بن محمد:

"روى عن سعيد بن جبير وأبى زرعة بن عمرو بن جرير.

روى عنه إبراهيم بن طهمان.

سألت أبى عنه فقال: هو مجهول، والحديث الذي رواه عن سعيد بن جبير فهو حسن، والحديث الآخر الذي رواه عن أبى زرعة بن عمرو بن جرير فإنه يرويه الناس"(٤٨).

فعمرو بن محمد هذا لم يرو عنه إلا واحد، ولم يوثق، ولذا فهو مجهول(٤٩)، ومثله متفق على تضعيف حديثه(٥٠)، ومع ذلك يحسن حديثه أبو حاتم الرازي رحمه الله تعالى، ولم أقف على نص الحديث الذي أشار إليه أبو حاتم في شيء من المراجع التي ترجمت لهذا الراوي، لكن كلامه صريح في إطلاق الوصف بالحسن على حديث في إسناده راوٍ مجهول. والله أعلم.

---

(٤٨) "الجرح والتعديل" لابن أبي حاتم ٦: ٢٦٢ ترجمة ١٤٤٨.

(٤٩) انظر "ميزان الاعتدال" للذهبي ٤: ٢٠٧، و"المغني في الضعفاء" للذهبي ٢: ٤٨٩، ٤: ٢٠٧ ترجمة ٦٤٤٣، "ولسان الميزان" لابن حجر ٤: ٣٧٦.

(٥٠) انظر "اختصار علوم الحديث" لابن كثير مع شرحه "الباعث الحثيث" للشيخ أحمد محمد شاكر رحمه الله تعالى ص٩٧.

المثال الثاني

الجرح والتعديل ج: ٨ ص: ٣٨٢

قال ابن أبي حاتم رحمه الله تعالى: سألت أبى عن معاوية بن صالح فقال: صالح الحديث، حسن الحديث، يكتب حديثه، ولا يحتج به.

وهذه عبارة صريحة لا تحتمل التأويل في إطلاق الحسن على ما لا يحتج به، علماً بأن ابن أبي حاتم رحمه الله قد نقل عن غير أبيه الثناء عليه، فعن الإمام أحمد: "كان معاوية بن صالح أصله حمصي، وكان قاضيا على الأندلس، خرج من حمص قديماً، وكان ثقة". وعن أبي زرعة الرازي: "ثقة، محدث".

كما نقل عن عباس بن محمد الدوري قال: سمعت يحيى بن معين يقول: معاوية بن صالح ليس برضا[٥١].

وليس المقصود ذكر الراجح، وإنما بيان استعمال أبي حاتم الرازي من المتقدمين لمصطلح الحسن.

(٤) الإمام أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي (ت٢٧٩) رحمه الله:

وأما الترمذي رحمه الله تعالى فقد اشتهر استعماله للحسن حتى نسب إليه. ويطلق الإمام الترمذي رحمه الله وصف الحسن كثيراً على الحديث الذي فيه ضعف يسير محتمل في المتابعات والشواهد، حتى نسب رحمه الله تعالى إلى التساهل في التصحيح، فهو يطلق الحسن على رواية المستور، وسيء الحفظ، والموصوف بالغلط والخطأ، والمختلط بعد اختلاطه، والمدلس إذا عنعن، وما في إسناده انقطاع خفيف، بشروط ثلاثة هي:

١ - أن لا يكون فيهم متهمٌ بالكذب.

٢ - وأن لا يكون الإسناد شاذاً.

٣ - وأن يروى مثل ذلك الحديث أو نحوه من وجه آخر[٥٢].

---

(٥١) "الجرح والتعديل" لابن أبي حاتم ٨: ٣٨٢.

(٥٢) انظر "النكت على ابن الصلاح" للحافظ ابن حجر العسقلاني ١: ٣٨٧.

وستأتي جملة من الأمثلة ضمن الحديث على استعمالات غيره من العلماء.

(٥) الإمام علي بن عمر الدارقطني (ت ٣٨٥)

أخرج الدارقطني في سننه من طريق حماد بن سلمة، عن سليمان التيمي، عن أبي مجلز، عن أبي عبيدة، أن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: (دية الخطأ خمسة أخماس: عشرون حقة، وعشرون جذعة، وعشرون بنات مخاض، وعشرون بنات لبون، وعشرون بنو لبون ذكور)[٥٣].

قال الدارقطني: وهذا إسناد حسن، ورواته ثقات، وقد روي عن علقمة عن عبد الله نحوه. يعني موقوفاً.

ثم ضعف رواية خِشْف بن مالك[٥٤] عن عبد الله بن مسعود: (قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم في دية الخطأ مائة من الإبل، منها: عشرون حقة، وعشرون جذعة، وعشرون بنات لبون، وعشرون بنات مخاض، وعشرون بني مخاض)[٥٥].

وقال: هذا حديث ضعيف، غير ثابت عند أهل المعرفة بالحديث من وجوه عدة:

أحدها: أنه مخالف لما رواه أبو عبيدة عن أبيه بالسند الصحيح عنه، الذي لا مطعن فيه، ولا تأويل عليه، وأبو عبيدة أعلم بحديث أبيه، وبمذهبه، وفتياه، من خشف بن مالك ونظرائه... إلخ[٥٦].

---

(٥٣) سنن الدارقطني ٣: ١٧٢.

(٥٤) وثقه النسائي، وابن حبان، وابن الجوزي. وقال الدارقطني: مجهول. انظر سنن الدارقطني ٣: ١٧٤، والتحقيق لابن الجوزي: ٢: ٣١٨، والتقريب ٢٩٧، والتهذيب ١: ٥٤٢.

(٥٥) أخرجه الترمذي في الديات، باب ما جاء في الدية كم هي من الإبل، برقم ١٣٨٦، والنسائي في القسامة، باب ذكر أسنان دية الخطأ، برقم ٤٨٠٢، وأبو داود في الديات باب في الدية كم هي، برقم ٤٥٤٥، وابن ماجه في الديات، باب دية الخطأ، برقم ٢٦٣١، وأحمد في المسند مختصراً، دون ذكر الأسنان ١: ٣٨٥، ومطولاً ١: ٤٥٠ وقال أحمد شاكر: إسناده صحيح. والبزار في مسنده "البحر الزخار" ٥: ٣٠٥ برقم ١٩٢٢، وقال: "هذا الحديث لا نعلمه يروى مرفوعاً إلا بهذا الإسناد".
وأخرجه البيهقي في "السنن الكبرى" ٨: ٧٥. وانظر "العلل" للدارقطني: ٥: ٤٨، و"التلخيص الحبير" لابن حجر ٤: ٢١ – ٢٣.

(٥٦) سنن الدارقطني ٣: ١٧٣.

وقد سئل الدارقطني عن سماع أبي عبيدة ابن عبد الله بن مسعود من أبيه فقال: "يختلف فيه، والصحيح عندي أنه لم يسمع منه، ولكنه كان صغيراً بين يديه"[٥٧].

ويلاحظ أن الدارقطني قال عن الحديث: "إسناده حسن، رجاله ثقات"، وحق الثقات أن يكون حديثهم صحيحاً لا حسناً، ولعل سبب حكمه على الحديث بأنه حسن وجود الخلاف في سماع أبي عبيدة من أبيه كما ذكر في كتابه في العلل. لكن يعكر عليه قوله في رد حديث خشف: "بالسند الصحيح الذي لا مطعن فيه ولا تأويل عليه".

والجواب الثاني، وهو الذي أختاره، أنه استعمل الحسن فيما استعمله فيه من قبله؛ لانقطاع يسير فيه، والله أعلم.

مثال آخر

ومما ورد عن الدارقطني أيضاً: جمعه بين الصحة والحسن في إسناد واحد، وذلك في حكمه على حديث رواه علي بن مسهر[٥٨]، عن الأعمش، عن أبي صالح وأبي رزين، عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (إذا ولغ الكلب في إناء أحدكم فَلْيُرِقْه، ثم ليغسله سبع مرات)[٥٩].

قال النسائي: لم يذكر فليرقه غير علي بن مسهر.

وقال ابن مندة: تفرد بذكر الإراقة فيه على بن مسهر، ولا يعرف عن النبي صلى الله عليه وسلم بوجه من الوجوه إلا من روايته[٦٠].

---

(٥٧) "العلل" ٥: ٣٠٨.

(٥٨) علي بن مسهر القرشي، أبو الحسن، قاضي الموصل، متفق على توثيقه، قال ابن حجر: ثقة، له غرائب بعد ما أضر، توفي سنة ١٨٩، أخرج له أصحاب الكتب الستة. انظر تهذيب التهذيب ٣: ١٩٣، والتقريب ص٧٠٥.

(٥٩) صحيح مسلم، كتاب الطهارة، برقم ٢٧٩، والنسائي في الطهارة، باب الأمر بإراقة ما في الإناء إذا ولغ فيه الكلب، برقم ٦٦.

(٦٠) "التلخيص الحبير" للحافظ ابن حجر العسقلاني ١: ٢٣.

وقال الدارقطني: صحيح، إسناده حسن، رواته كلهم ثقات [٦١].

ولعله رحمه الله حكم على الإسناد بالحسن لتفرد علي بن مسهر بالزيادة دون بقية أصحاب الأعمش، كما صرح بذلك جمع من الحفاظ، منهم: النسائي، وحمزة الكناني، وابن عبد البر، وابن مندة.

وأما الصحة فعنى بها صحة المتن، فقد أورد له بعد ذلك ما يشهد له من طريق حماد بن زيد، عن أيوب بن أبي تميمة، عن محمد بن سيرين، عن أبي هريرة رضي الله عنه في الكلب يلغ في الإناء قال: (يهراق، ويغسل سبع مرات). ثم قال: صحيح موقوف [٦٢].

كما أن شيخه الحافظ أبا أحمد عبد الله بن عدي الجرجاني أخرج من طريق الحسين بن علي الكرابيسي [٦٣] عن إسحاق الأزرق، عن عبد الملك، عن عطاء، عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (إذا ولغ الكلب في إناء أحدكم فليهرقه، وليغسله ثلاث مرات).

وقال ابن عدي: قال لنا أحمد بن الحسن: كان الكرابيسي يسأل عنه. ثم روى من طريق عمر بن شبة، عن إسحاق الأزرق بسنده نحوه موقوفاً. وقال: لا أدري ذكر فيه الإهراق أم لا. وهذا لا يرويه غير الكرابيسي مرفوعاً إلى النبي صلى الله عليه وسلم، وعلى ما ذكر في متنه من الإهراق والغسل ثلاث مرات [٦٤].

وقال الحافظ ابن حجر: "في رفعه نظر، والصحيح أنه موقوف" [٦٥].

---

(٦١) "السنن" ١: ٦٤. وانظر مزيداً من الفوائد في "العلل" للدارقطني ٨: ٩٩.

(٦٢) "السنن" ١: ٦٤.

(٦٣) فقيه أصولي، تكلم فيه الإمام أحمد، فسقط، وقال الخطيب: يعز وجود حديثه جداً؛ لأن الإمام أحمد كان يتكلم فيه بسبب مسألة "اللفظ" فتجنب الناس الأخذ عنه. انظر تهذيب التهذيب ١: ٤٣٢.

(٦٤) انظر "الكامل في ضعفاء الرجال" ٢: ٧٧٦، وقد تحرف فيه "أبو هريرة" إلى "الزهري" والتصويب من "ذخيرة الحفاظ في ترتيب أحاديث الكامل لابن عدي على الحروف والألفاظ" لمحمد بن طاهر المقدسي (ت٥٠٧) ١: ٣٧٢، و"فتح الباري" لابن حجر ١: ٢٧٥.

(٦٥) "فتح الباري" لابن حجر ١: ٢٧٥.

مثال ثالث:

روى الدارقطني، والبيهقي من طريق يحيى بن عثمان.

والحاكم من طريق محمد بن الهيثم أبي الأحوص القاضي.

كلاهما عن إسحاق بن إبراهيم الزبيدي، عن عمرو بن الحارث، عن عبد الله بن سالم، عن محمد بن الوليد الزبيدي، عن الزهري، عن أبي سلمة وسعيد، عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: (كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا فرغ من قراءة أم القرآن رفع صوته، وقال: آمين)(٦٦).

قال الدارقطني: إسناده حسن، وقال الحاكم: صحيح على شرطهما، ولم يخرجاه بهذا اللفظ، ووافقه الذهبي.

وقال ابن التركماني – متعقباً البيهقي –: يحيى بن عثمان قال ابن أبي حاتم: تكلموا فيه، وقال الذهبي في الكاشف(٦٧): له ما ينكر. وإسحاق الزبيدي قال أبو داود: ليس بشيء، وقال النسائي: ليس بثقة، وكذبه محمد بن عوف الطائي محدث حمص.

قلت: أما يحيى بن عثمان فقد قال ابن أبي حاتم: "كتبت عنه، وكتب عنه أبي، وتكلموا فيه"(٦٨). فقال الذهبي: "قلت: هذا جرح غير مفسر، فلا يطرح به مثل هذا العالم"(٦٩). وذلك أنه مشهور بالطلب، حدث عن جماعة كثيرين من أصحاب الليث وابن لهيعة، وحدث عنه خلق كثير، وقال عنه ابن يونس(٧٠)

---

(٦٦) "سنن الدارقطني" ١: ٣٣٥، و"المستدرك" للحاكم ١: ٢٢٣، و"السنن الكبرى" للبيهقي ٢: ٥٨. وقال الحافظ ابن حجر في "التلخيص الحبير" ١: ٢٣٦ إن البيهقي قال فيه: "حسن صحيح"، ولم أجد هذه العبارة في "السنن الكبرى"، وإنما نقل قول الدارقطني: "إسناده حسن"، ولكنه قال عقب إيراده للحديث في كتابه "معرفة السنن والآثار" ١: ٥٣٢: "قال الحافظ أبو عبد الله – يعني الحاكم –: هذا حديث صحيح". فلعله في بعض كتبه الأخرى، والله أعلم.

(٦٧) ٢: ٣٧١ ترجمة ٦٢١٣.

(٦٨) "الجرح والتعديل" ٩: ١٧٥.

(٦٩) "سير أعلام النبلاء" ١٣: ٣٥٤، وانظر "بلغة القاصي والداني في تراجم شيوخ الطبراني" للشيخ حماد بن محمد الأنصاري رحمه الله تعالى ص٣٤٥ ترجمة ٦٨٦.

(٧٠) عبد الرحمن بن أحمد بن يونس بن عبد الأعلى الصدفي، أبو سعيد المصري (ت٣٤٧). انظر "سير أعلام النبلاء" للذهبي ١٥: ٥٧٨.

مؤرخ مصر: "كان عالماً بأخبار مصر، وبموت العلماء، حافظاً للحديث، وحدث بما لم يكن يوجد عند غيره"(٧١). ولذا قال عنه الذهبي في موضع آخر: "هو صدوق إن شاء الله"(٧٢).

وإذا انضم إلى ذلك تحسين الدارقطني لسند الحديث كان ذلك توثيقاً له، والله أعلم.

وأما إسحاق بن إبراهيم بن العلاء الزُّبيدي فقد روى عنه البخاري في الأدب المفرد، وأبو حاتم، وأثنى عليه يحيى بن معين، وقال: لا بأس به، وقال أبو حاتم: شيخ، ونقل المزي، والذهبي، وابن حجر عنه أنه قال: شيخ لا بأس به(٧٣).

ومعلوم أن من اصطلاح يحيى بن معين: التسوية بين ثقة، ولا بأس به(٧٤).

وأمر آخر، وهو أن الذهبي لما قسم المتكلمين في الرجال ثلاثة أقسام قال في القسم الأول: إنه متعنت في التوثيق، متثبت في التعديل، يغمز الراوي بالغلطتين والثلاثة، ويلين بذلك حديثه، فهذا إذا عدل شخصاً فعض على قوله بالنواجذ، وإذا ضعف فانظر هل وافقه غيره على تضعيفه؟ فإن وافقه ولم يوثق ذلك أحد من الحذاق فهو ضعيف، وإن وثقه أحد فهذا هو الذي قالوا فيه: لا يقبل تجريحه إلا مفسراً، أي لا يكفي أن يقول فيه ابن معين مثلاً: هو ضعيف،

---

(٧١) "سير أعلام النبلاء" ١٣: ٣٥٥.

(٧٢) "ميزان الاعتدال" ٦: ٧٠ ترجمة ٩٥٨٦. وأما الحافظ ابن حجر فقال: "صدوق رمي بالتشيع، ولينه بعضهم؛ لكونه حدث من غير أصله، من الحادية عشرة، مات سنة ٢٨٢". التقريب ص١٠٦٢، "وتهذيب التهذيب" ٤: ٣٧٧-٣٧٨.

(٧٣) انظر "الجرح والتعديل" لابن أبي حاتم ٢: ٢٠٩ ترجمة ٧١١، و"ميزان الاعتدال" للذهبي ١٨١:١، و"تهذيب التهذيب" لابن حجر ١: ١١١. وقال الحافظ ابن حجر: "صدوق يهم كثيراً، وأطلق محمد بن عوف أنه يكذب توفي سنة١٣٨". "تقريب التهذيب" ص١٢٥.

(٧٤) انظر "بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام" للحافظ أبي الحسن علي بن محمد ابن القطان الفاسي (ت ٦٢٨) ٥: ٥٦٣، يحيى بن معين وكتابه التاريخ" د. محمد نور سيف ١: ١١٢-١١٣.

ولم يوضح سبب ضعفه، وغيره قد وثقه، فمثل هذا يتوقف في تصحيح حديثه، وهو إلى الحسن أقرب، وابن معين، وأبو حاتم، والجوزجاني متعنتون"[٧٥].

وعلى هذا فلا يقبل في إسحاق قولُ النسائي وأبي داود؛ لأنه غير مفسر، لكن ينزل به كلامهما عن رتبة الصحيح إلى الحسن.

وأما قول أبي داود "ليس بشيء" فيحتمل أنه ليس بشيء يحتج به، بل يكون حديثه عنده يكتب للاعتبار والاستشهاد، وغير ذلك[٧٦].

وأما النسائي: فإن له شرطاً في الرجال أشد من شرط البخاري ومسلم، وقد لين جماعة من رجال الصحيحين[٧٧].

وبهذا يسلم للإمام الدارقطني قوله: " إسناده حسن"[٧٨]. والله أعلم.

حديث عائشة: (سافرت مع النبي صلى الله عليه وسلم، فلما رجعت قال: ما صنعت في سفرك؟ قلت: أتممت الذي قصرت، وصمت الذي أفطرت، قال: أحسنت).

قال ابن حجر: أخرجه النسائي والدارقطني والبيهقي من حديث العلاء بن زهير، عن عبد الرحمن بن الأسود، عن عائشة (أنها اعتمرت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم من المدينة إلى مكة، حتى إذا قدمت مكة قالت: يا رسول الله بأبي أنت وأمي أتممت وقصرت، وأفطرت وصمت، فقال «أحسنت يا عائشة» وما عاب علي).

وفي رواية الدارقطني: (عمرة في رمضان). واستنكر ذلك؛ فإنه صلى الله

---

(٧٥) "ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل" للذهبي ص١٥٨.
(٧٦) انظر "رسالة في الجرح والتعديل" وهي فتوى في مصطلح الحديث للحافظ المنذري ص٢٠٧.
(٧٧) انظر "سير أعلام النبلاء" للذهبي ١٤: ١٣١، و"القول المعتبر في ختم النسائي برواية ابن الأحمر" للحافظ محمد بن عبد الرحمن السخاوي ص٥٩.
(٧٨) وقارن بما علق به العلامة الألباني رحمه الله تعالى في "سلسلة الأحاديث الصحيحة" حديث رقم ٤٦٥.

عليه وسلم لم يعتمر في رمضان، وفيه اختلاف في اتصاله، قال الدارقطني: عبد الرحمن أدرك عائشة، ودخل عليها وهو مراهق.

قال ابن حجر: وهو كما قال، ففي تاريخ البخاري وغيره ما يشهد لذلك، وقال أبو حاتم: أدخل عليها وهو صغير، ولم يسمع منها.

قال ابن حجر: وفي ابن أبي شيبة والطحاوي ثبوت سماعه منها، وفي رواية الدارقطني عن عبد الرحمن، عن أبيه، عن عائشة. قال أبو بكر النيسابوري: من قال فيه: "عن أبيه" فقد أخطأ. واختلف قول الدارقطني فيه، فقال في السنن: إسناده حسن، وقال في العلل: المرسل أشبه(٧٩).

(٦) الحافظ أبو عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر النمري الأندلسي (ت٤٦٣)

روى يزيد بن بشير عن سليمان(٨٠) بن المغيرة عن مالك بن أنس عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جده أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: (من قال كل يوم مائة مرة لا إله إلا الله الحق المبين كان له أماناً من الفقر، وأُنساً من وحشة القبر، واستَجلَب به الغِنى، واستَقْرَعَ به بابَ الجنة).

قال ابن عبد البر: "وهذا حديث غريب من حديث مالك، لا يصح عنه، والله أعلم.

وقد حدثناه خلف بن قاسم، حدثنا يوسف بن القاسم بن يوسف بن فارس، وأبو الطيب محمد بن جعفر غندر قالا: حدثنا إبراهيم بن عبدالله بن أيوب المخزومي قال: حدثنا الفضل بن غانم(٨١)، عن مالك بن أنس، عن جعفر ابن محمد، عن أبيه، عن جده، عن علي بن أبي طالب قال: قال رسول الله صلى

---

(٧٩) "التلخيص الحبير" ٢: ٤٤.

(٨٠) كذا في المطبوع من التمهيد. والصواب: سلم. وهو سلم بن المغيرة أبو حنيفة الأسدي. انظر ترجمته في "لسان الميزان" لابن حجر العسقلاني ٣: ٦٥.

(٨١) الفضل بن غانم الخزاعي. قال يحيى بن معين: ليس بشيء، وقال الدارقطني: ليس بالقوي، وقال الخطيب البغدادي: ضعيف. وقال الدارقطني أيضاً: كل من روى هذا الحديث عن مالك ضعيف. انظر لسان الميزان لابن حجر ٤: ٤٤٥.

الله عليه وسلم: (من قال في يوم مائة مرة لا إله إلا الله الحق المبين...). فذكره سواء.

ورواه محمد بن عثمان النشيطي(٨٢) قال: أخبرنا أبو الحجاج النضر بن محمد، بصري ثقة، من ولد زائدة بن قدامة، عن مالك بن أنس، عن نافع، عن ابن عمر قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (من قال في يوم مائة مرة لا إله إلا الله الحق المبين استقرع أبواب الجنة، وأمن من وحشة القبر، واستجلب بها الرزق، وأمن من الفقر)(٨٣).

وهذا لا يرويه عن مالك من يوثق به، ولا هو معروف من حديثه، وهو حديث حسن، ترجى بركته، إن شاء الله تعالى(٨٤).

ويتضح من كلام ابن عبد البر - رحمه الله - اطلاعه على ضعف الحديث، وأنه لا يصح من وجه، ثم يطلق عليه أنه حديث حسن.

ويمكن حمل كلامه على أنه أراد بالحديث المتن فقط دون الإسناد، وأراد بالحسن المعنى اللغوي لا الاصطلاحي(٨٥)، بقرينة تعليقه على المشيئة ورجاء البركة، والله أعلم.

مثال آخر

حديث محمد بن عمرو عن محمد بن عبد الله عن عمه عبد الله بن زيد قال:

(أراد النبي صلى الله عليه وسلم أشياء لم يصنع منها شيئاً فأُري عبد الله بن زيد الأذان فأتى النبي صلى الله عليه وسلم فأخبره قال «ألقه على

---

(٨٢) قال الدارقطني: ضعيف. والخبر منكر بهذا الإسناد. انظر لسان الميزان ٥: ٢٨٢.
(٨٣) وأخرجه أبو نعيم الأصبهاني في "حلية الأولياء ٨: ٢٨٠ من طريق سَلْم بن ميمون الخَوّاص، وهو ضعيف، عن مالك به. وقال: غريب من حديث سلم عن مالك.
(٨٤) التمهيد لابن عبد البر ٦: ٥٤-٥٥.
(٨٥) انظر الإصابة لابن حجر ١: ٥٠٦ ترجمة ركب المصري.

بلال» فأذن بلال، فقال عبد الله: أنا رأيته، وأنا كنت أريده. قال فأقم أنت)[٨٦]. قال ابن عبد البر: إسناده أحسن من حديث الإفريقي[٨٧].

وقوله رحمه الله "أحسن" تحتمل أن يكون كلٌّ من الإسنادين حسناً وأحدهما أحسن من الآخر، كما تحتمل أن يكون كلٌّ منهما ضعيفاً، إلا أن أحدهما أقل ضعفاً من الآخر، والله أعلم.

إلا أن الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى لما نقل كلام ابن عبد البر نقله على المعنى الأول، فزاد في عبارة ابن عبد البر فقال: "قال ابن عبد البر: إسناده حسن، أحسن من حديث الإفريقي"[٨٨].

مثال آخر:

روى البغوي، وأبو يعلى، والنسائي في الخصائص، والعقيلي في الضعفاء

---

(٨٦) قال الحافظ ابن حجر: "ومحمد بن عمرو هو الواقفي، بينه أبو داود الطيالسي في روايته، وهو ضعيف واختلف عليه فيه، فقيل: عن محمد بن عبد الله وقيل: عن عبد الله بن محمد. "التلخيص الحبير" ١: ٢٠٩.

(٨٧) انظر "التمهيد" ٢١: ١٠٢ و ٢٤: ٣٢. وعبارته في الموضع الأول: "وهو أحسن إسناداً من حديث الإفريقي"، وفي الثاني: "والحديث الأول أحسن إسناداً من حديث الإفريقي"، وكذلك جاءت عبارته في الاستذكار ١: ٣٩٦ فكأن الحافظ رحمه الله رواه بالمعنى، وفيه نظر، فكون أحد الإسنادين أحسن من الآخر لا يقتضي ثبوت الحسن للآخر، والله أعلم.

وأما حديث الإفريقي فهو الذي رواه أحمد ٤: ١٦٩، وأبو داود في الصلاة، باب في الرجل يؤذن ويقيم آخر ١: ١٤٢ برقم ٥١٤، والترمذي في الصلاة، باب من أذن فهو يقيم ١: ٣٨٣ برقم ١٩٩ وغيرهم، جميعاً من طريق عبد الرحمن بن زياد الأفريقي، عن زياد بن نعيم الحضرمي، عن زياد بن الحارث الصدائي قال: (أمرني رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أؤذن في صلاة الفجر فأذنت، فأراد بلال أن يقيم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم إن أخا صُداءٍ قد أذن، ومن أذن فهو يقيم).

قال الترمذي: "والأفريقي ضعيف عند أهل الحديث، ضعفه يحيى بن سعيد القطان، وغيره، وقال أحمد: لا أكتب حديث الأفريقي، ورأيت محمد بن إسماعيل يقوي أمره، ويقول: هو مقارب الحديث".

قال الشيخ أحمد شاكر: "هو ثقة، ومن ضعفه فلا حجة له" انظر تعليقه على سنن الترمذي حديث رقم ٥٤.

(٨٨) "التلخيص الحبير" ١: ٢٠٩. وانظر أيضاً "الإصابة" للحافظ ابن حجر ٤: ٥١٥ – ٥١٦.

من طريق أسد بن عبد الله، عن ابن يحيى بن عفيف، عن أبيه، عن جده قال: (جئت في الجاهلية إلى مكة، وأنا أريد أن أبتاع لأهلي، فأتيت العباس، فأنا عنده جالس أنظر إلى الكعبة، وقد حلقت الشمس في السماء، إذ جاء شاب فاستقبل الكعبة، ثم لم ألبث حتى جاء غلام فقام عن يمينه، ثم جاءت امرأة فقامت خلفهما، فركع الشاب فركع الغلام والمرأة، ثم رفعوا، ثم سجدوا فقلت: يا عباس، أمر عظيم. قال: أجل. قلت: من هذا؟ قال هذا محمد بن عبد الله، ابن أخي، وهذا الغلام علي ابن أخي، وهذه المرأة خديجة، وقد أخبرني أن رب السماوات والأرض أمره بهذا الدين، ولا والله ما على الأرض كلها أحد على هذا الدين غير هؤلاء الثلاثة، قال عفيف: فتمنيت أن أكون رابعهم)[٨٩].

ورواه ابن عبد البر من وجه آخر من طريق ابن إسحاق، حدثني يحيى بن أبي الأشعث، حدثنا إسماعيل بن إياس بن عفيف الكندي، عن أبيه، عن جده نحوه.

---

(٨٩) أخرجه النسائي في "خصائص علي بن أبي طالب رضي الله عنه"، وأبو يعلى في "المسند" ٣: ١١٧ برقم ١٥٤٧، والطبراني في "المعجم الكبير" ١٨: ١٠١ و ٢٢: ٤٥٢، وابن عدي في "الكامل" ١: ٣٩٩، والعقيلي في "الضعفاء" ١: ٢٧، والطبري في "التاريخ" ١: ٥٣٧، والبيهقي في السنن الكبرى ٥: ١٠٦، وابن عبد البر في "الاستيعاب في معرفة الأصحاب" ٣: ١٢٤٣، كلهم من طريق سعيد بن خثيم الهلالي، عن أسد بن عبد الله البجلي، به.
قال البخاري: لم يتابع ابن عفيف في حديثه. التاريخ الكبير ٢: ٥٠ ترجمة أسد بن عبد الله البجلي. وأورده ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل ٩: ٣٢٩ وسكت عنه. وقال ابن عدي: "أسد معروف بهذا الحديث". وانظر "الضعفاء والمتروكون" لابن الجوزي ١: ١٠٦، و"ميزان الاعتدال" للذهبي ١: ٣٦١، وأبوه يحيى بن عفيف قال الذهبي: لا يعرف. الميزان ٧: ٢٠٤، و"المغني في الضعفاء" ١: ٧٦، ٢: ٧٤١، ووثقه ابن حبان كما في "لسان الميزان" ٧: ٤٣٥،
وقد تابع أسداً في روايته الحديث عن ابن خثيم يحيى بن الفرات القزاز، رواه عنه ابن سعد في "الطبقات الكبرى" ٨: ١٧.
قال محمد بن طاهر المقدسي (ت٥٠٧): يحيى بن عفيف جده قيس الكندي أخو الأشعث من رواية أسد بن عبد الله البجلي، وروى محمد بن إسحاق عن يحيى بن أبي الأشعث الكوفي، عن إسماعيل بن إياس بن عفيف الكندي، عن أبيه عن جده، فيكون جده في هذه الرواية عفيف، وهي خلاف الترجمة. "إيضاح الإشكال" ١: ٥٦، لابن طاهرالمقدسي تحقيق د. باسم الجوابرة، طبعة مكتبة المعلا بالكويت، الطبعة الأولى ١٤٠٨.

قال ابن عبد البر: هذا حديث حسن جداً(٩٠).

(٧) شيخ الإسلام أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني (ت٧٢٨)

ورد في كلام شيخ الإسلام ابن تيمية استعمال الحسن فيما فيه انقطاع يسير، جرياً على طريقة المتقدمين، وعملاً منه باصطلاحهم، ومن أمثلة ذلك:

المثال الأول:

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: "رَوَى الدارقطني بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ عَنْ ابْنِ الْمُبَارَكِ: أَخْبَرَنَا الْمَسْعُودِيُّ(٩١)، عَنْ الْمِنْهَالِ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ، عَنْ عَبْدِ الله بْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: (سارِعُوا إِلَى الْجُمُعَةِ فَإِنَّ اللَّهَ يَبْرُزُ لأَهْلِ الْجَنَّةِ فِي كُلِّ جُمُعَةٍ فِي كَثِيبٍ مِنْ كافُورٍ فَيَكُونُونَ فِي قُرْبٍ مِنْهُ عَلَى قَدْرِ تَسَارُعِهِمْ إِلَى الْجُمُعَةِ فِي الدُّنْيَا)(٩٢).

وَأَيْضاً بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ إِلَى شَبابَةَ بْنِ سَوَّارٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللهِ الْمَسْعُودِيِّ، عَنْ الْمِنْهَالِ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ بْنِ عَبْدِ الله بْنِ مَسْعُودٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: (سَارِعُوا إِلَى الْجُمُعَةِ فَإِنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ يَبْرُزُ لأَهْلِ الْجَنَّةِ فِي كُلِّ يَوْمِ جُمُعَةٍ فِي كَثِيبٍ مِنْ كَافُورٍ أَبْيَضَ فَيَكُونُونَ فِي الدُّنُوِّ مِنْهُ عَلَى مِقْدَارِ مُسَارَعَتِهِمْ فِي الدُّنْيَا إِلَى الْجُمُعَةِ فَيُحْدِثُ لَهُمْ مِنْ الْكَرَامَةِ شَيْئاً لَمْ يَكُونُوا

---

(٩٠) انظر "الاستيعاب في معرفة الأصحاب" لابن عبد البر ٣: ١٢٤٢ ترجمة عفيف الكندي.

(٩١) هو عبد الرحمن بن عبد الله بن عتبة بن مسعود الكوفي، المسعودي،

(٩٢) لم أجده في "السنن" ولا في "العلل" للدارقطني، وهو في "الزهد" لابن المبارك في زيادات نعيم بن حماد على أبي الحسين المروزي، وهو آخر حديث في النسخة المطبوعة بتحقيق الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي. كما رواه عبد الله بن الإمام أحمد في "السنة" عن محمود بن العباس الخراساني عن ابن المبارك به مثله بذكر الزيادة التي عزاها الشيخ لابن بطة.
وأخرجه أبو نعيم الأصبهاني في "صفة الجنة" ٣: ٢٣٧ برقم ٣٩٧ من طريق أبي النضر عن المسعودي به.

رَأَوْهُ فِيمَا خَلا). وَكَانَ عَبْدُ الله بْنُ مَسْعُودٍ لا يَسْبِقُهُ أَحَدٌ إِلَى الْجُمُعَةِ. قَالَ: فَجَاءَ يَوْماً وَقَدْ سَبَقَهُ رَجُلانِ فَقَالَ: رَجُلانِ وَأَنَا الثَّالِثُ، إِنَّ اللَّهَ يُبَارِكُ فِي الثَّالِثِ).

وَرَوَاهُ ابْنُ بَطَّةَ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ مِنْ هَذَا الطَّرِيقِ وَزَادَ فِيهِ: (ثُمَّ يَرْجِعُونَ إِلَى أَهْلِيهِمْ فَيُحَدِّثُونَهُمْ بِمَا قَدْ أَحْدَثَ لَهُمْ مِنْ الْكَرَامَةِ شَيْئاً لَمْ يَكُونُوا رَأَوْهُ فِيمَا خَلا)(٩٣).

قال ابن تيمية رحمه الله تعالى: "هَذَا إِسْنَادٌ حَسَنٌ حَسَّنَهُ التِّرْمِذِيُّ وَغَيْرُهُ. وَيُقَالُ: إِنَّ أَبَا عُبَيْدَةَ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ أَبِيهِ؛ لَكِنْ هُوَ عَالِمٌ بِحَالِ أَبِيهِ، مُتَلَقٍّ لآثَارِهِ مَنْ أَكَابِرِ أَصْحَابِ أَبِيهِ، وَهَذِهِ حَالٌ مُتَكَرِّرَةٌ مِنْ عَبْدِ الله رضي الله عنه، فَتَكُونُ مَشْهُورَةً عِنْدَ أَصْحَابِهِ، فَيَكْثُرُ الْمُتَحَدِّثُ بِهَا، وَلَمْ يَكُنْ فِي أَصْحَابِ عَبْدِ الله مَنْ يُتَّهَمُ عَلَيْهِ حَتَّى يُخَافَ أَنْ يَكُونَ هُوَ الْوَاسِطَةَ، فَلِهَذَا صَارَ النَّاسُ يَحْتَجُّونَ بِرِوَايَةِ ابْنِهِ عَنْهُ وَإِنْ قِيلَ: إِنَّهُ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ أَبِيهِ"(٩٤).

وهذا التحليل والتعليل لم أره لغير شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى، وهو يدل على علم غزير، ونظر ثاقب، وتمكن من علم العلل، ودراية بأقوال النقاد، وأحوال نقلة الأخبار، والله تعالى أعلم.

وسبب حكمه عليه بالحسن هو ما فيه من الانقطاع اليسير الذي يذكره العلماء كالترمذي وغيره بين أبي عبيدة وأبيه، والله أعلم.

مثال آخر:

حديث: (إن رَسُولُ الله صلى الله عليه وسلم قال لِمُعَاذٍ حِينَ بَعَثَهُ إِلَى الْيَمَنِ: بِمَ تَحْكُمُ؟ قَالَ: بِكِتَابِ الله. قَالَ: فَإِنْ لَمْ تَجِدْ؟ قَالَ: بِسُنَّةِ رَسُولِ الله. قَالَ: فَإِنْ لَمْ تَجِدْ؟ قَالَ: أَجْتَهِدُ رَأْيِي. قَالَ: فَضَرَبَ رَسُولُ الله صلى الله عليه وسلم

(٩٣) رواه ابن بطة في كتابه "الإبانة الكبرى" كما في "العلو" للذهبي ص٨٠ وقال: "إسناده جيد". لكنه من رواية عمرو بن قيس عن ابن مسعود والله أعلم.

(٩٤) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ٦: ٤٠٣-٤٠٤، وانظر "الثقات" لابن حبان ٥: ٥٦١ "تهذيب الكمال" للمزي ٢: ٦٤٦

فِي صَدْرِهِ وَقَالَ: الْحَمْدُ للهِ الَّذِي وَفَّقَ رَسُولَ رَسُولِ الله لِمَا يُرْضِي رَسُولَ الله)[٩٥].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى: "هَذَا الْحَدِيثُ فِي الْمَسَانِدِ وَالسُّنَنِ بِإِسْنَادٍ جَيِّدٍ"[٩٦].

والحديث رواه شعبة، قال: أخبرني أبو عون الثقفي، قال سمعت الحارث بن عمرو يحدث عن أصحاب معاذ من أهل حمص، وقال مرة: عن معاذ رضي الله عنه به.

قال الترمذي: "هذا حديث لا نعرفه إلا من هذا الوجه، وليس إسناده عندي بمتصل، وأبو عون الثقفي اسمه: محمد بن عبيد الله"[٩٧].

وقال البخاري رحمه الله تعالى: "الحارث بن عمرو، ابن أخي المغيرة بن شعبة الثقفي، عن أصحاب معاذ، عن معاذ رضي الله عنه، روى عنه أبو عون، لا يصح، ولا يعرف إلا بهذا، مرسل"[٩٨].

وقال ابن القطان الفاسي (ت٦٢٨): "لا تعرف له حال ولا يُدرى، روى عنه غير أبي عون محمد بن عبيد الله الثقفي"[٩٩].

وقال ابن الجوزي: "هذا حديث لا يصح، وإن كان الفقهاء كلهم يذكرونه في كتبهم، ويعتمدون عليه، ولعمري إن كان معناه صحيحاً إنما ثبوته لا يعرف؛

---

(٩٥) أخرجه أحمد ٥: ٢٣٠، ٢٤٢، وأبو داود الطيالسي في المسند ص٧٦، وأبو داود السجستاني في الأقضية، باب اجتهاد الرأي في القضاء ٣: ٣٠٣ برقم ٣٥٩٢، ٣٥٩٣، والترمذي في الأحكام، باب ما جاء في القاضي كيف يقضي ٣: ٦٠٧ برقم ١٣٢٧، ١٣٢٨ وغيرهم، جميعاً من الوجه المذكور، وانظر مزيداً من مصادر التخريج في السلسلة الضعيفة للألباني رحمه الله حديث رقم ٨٨١.

(٩٦) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ١٣: ٣٦٤. ومثله قول ابن كثير رحمه الله في مقدمة التفسير١: ٤،

(٩٧) الجامع ٣: ٦٠٨.

(٩٨) "التاريخ الكبير" للبخاري ٢: ٢٧٧.

(٩٩) "بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام" ٣: ٦٨ تحقيق د. الحسين آيت سعيد، الطبعة١، دار طيبة بالرياض، ١٤١٨ - ١٩٩٧.

لأن الحارث بن عمرو مجهول، وأصحاب معاذ من أهل حمص لا يعرفون، وما هذا طريقه فلا وجه لثبوته"[١٠٠].

ونقل ابن حجر عن الدارقطني أنه قال: "رواه شعبة عن أبي عون هكذا، وأرسله ابن مهدي وجماعات عنه، والمرسل أصح، وقال أبو داود [يعني الطيالسي]: أكثر ما كان يحدثنا شعبة عن أصحاب معاذ، أن رسول الله [يعني مرسلا]، وقال مرة: عن معاذ. [يعني رواه متصلاً][١٠١].

وقال ابن حجر في الحارث بن عمرو: "مجهول، من السادسة[١٠٢]، مات بعد المائة"[١٠٣].

هذه بعض أقوال النقاد في الحديث، أوردتها لأستدل بها على أن من قال عن الحديث: إسناده جيد أو حسن يبعد - والحال هذه - أن يكون قالها عن وهم أو اضطراب كما يقوله بعض من علق على كلامهم من طلبة العلم، وإنما قالوه عن علم بهذه الأقوال، ودراية بها، ولذلك لم يقولوا: "إسناده صحيح" وإنما عدلوا عن ذلك إلى القول: "إسناده جيد" ومثل هذه العبارة يستخدمها الحفاظ لملحظ لهم في الإسناد كما ذكره السيوطي وغيره، ويمكن أن يجاب عما أعل الحديث به كالتالي:

١ - أما الإرسال فقد رواه شعبة نفسه مرة موصولاً.

٢ - وأما الجهالة فقد قال الذهبي عنه: "صدوق".

٣ - وأما جهالة أصحاب معاذ فقد قال ابن القيم: إنه ليس في أصحاب معاذ من فيه مطعن، ثم الجهالة منجبرة بكونهم جماعة، فالحديث مشتهر بينهم.

---

(١٠٠) "العلل المتناهية" لعبد الرحمن بن علي ابن الجوزي (ت٥٩٧) ٢: ٢٧٣.

(١٠١) "التلخيص الحبير" ٤: ١٨٢. وما بين المعكوفتين زيادة مني لتوضح العبارة.

(١٠٢) كذا في التقريب، وأهل الطبقة السادسة هم من لم يثبت لهم لقاء أحد من الصحابة، بينما في شيوخه جابر بن سمرة، كما في التهذيب، والراوي عنه قد عده الحافظ من الرابعة، فلعلها مصحفة عن الثالثة، والله أعلم.

(١٠٣) "التقريب" ص٢١٢.

٤ – وفي الإسناد شعبة، وقد قال بعض أهل العلم: إذا رأيت شعبة في الإسناد فاشدد يديك به[١٠٤].

٥ – ثم إن هذا الانقطاع اليسير منجبر بتلقي العلماء له بالقبول، والعمل على وفقه، وهذا الأمر أقوى من مجرد صحة الإسناد، كما قيل ذلك في أحاديث كثيرة مثله[١٠٥].

(٨) الإمام أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت ٧٤٨)

إن الحافظ الذهبي رحمه الله تعالى هو أحد كبار المحدثين الذين وردت عنهم أحكام على بعض الأحاديث بالحسن أو الجودة، ويكون هو نفسه قد ضعف أحد رجالها، إما في نفس الموضع أو في موضع آخر، فيعجل بعض الباحثين حين يقول: "هذا من أوهامه رحمه الله تعالى". أو نحو ذلك من العبارات، وليس الأمر كذلك، بل يكون الذهبي قد قال ذلك جرياً على عادة فحول العلماء من إطلاق مثل تلك الأوصاف على الحديث الصالح للاعتبار، أو الحديث ذي الضعف اليسير المنجبر، إما برواية، أو بعمل الفقهاء كلهم أو جمهورهم على وفق معناه.

ومن الأمثلة على ذلك:

المثال الأول:

حديث معاذ السابق، حيث قال عن راويه عمرو بن الحارث في موضع: "تفرد به أبو عون محمد بن عبيد الله الثقفي، عن الحارث بن عمرو الثقفي ابن أخي المغيرة، وما روى عن الحارث غير أبي عون، فهو مجهول"[١٠٦].

بينما قال فيه آخر – متعقباً ابن الجوزي في وصفه للحارث بالجهالة–: "قلت: ما هو مجهول، بل روى عنه جماعة، وهو صدوق إن شاء الله"[١٠٧].

---

(١٠٤) "إعلام الموقعين" لابن القيم ٢: ٣٥١.

(١٠٥) انظر "إعلام الموقعين" لابن القيم ٢: ٣٥١.

(١٠٦) "ميزان الاعتدال" ٢: ١٧٥.

(١٠٧) "تلخيص العلل المتناهية" للحافظ محمد بن أحمد الذهبي ص٢٦٩، تحقيق ياسر بن إبراهيم، طبعة١، مكتبة الرشد بالرياض ١٤١٩.

وقال أيضا في موضع آخر: "كان هذا الإمام [يعني إمام الحرمين أبا المعالي الجويني] مع فرط ذكائه، وإمامته في الفروع وأصول المذهب، وقوة مناظرته لا يدري الحديث كما يليق به، لا متناً ولا إسناداً. ذكر في كتاب "البرهان" حديث معاذ في القياس فقال: هو مدون في الصحاح؛ متفق على صحته.

قلت: بل مداره على الحارث بن عمرو، وفيه جهالة، عن رجال من أهل حمص، عن معاذ رضي الله عنه؛ فإسناده صالح"(١٠٨).

وفي هذه الجملة الأخيرة جمعٌ بين بقية الأقوال، فالذهبي رحمه الله تعالى لم يَهِم، بل هو مستحضر لجهالة الحارث، إلا أنه يراها جهالة مُحتمَلة للأسباب التي سبق ذكرها، وأما قوله: "روى عنه جماعة" فلعل فيه تصحيفاً، وأنه أراد "روى عن جماعة" وإن كان بعيداً، إلا أنه احتمال وارد؛ ليستقيم به كلامه رحمه الله تعالى، ولكون الحارث بن عمرو في طبقة كبار التابعين أو أوساطهم(١٠٩)، والغالب عليهم الصدق، لذا قال عنه: "صدوق إن شاء الله" فتعليق الوصف بالصدق على المشيئة لا شك مشعر بكونه دون الصدوق، ولذا قال عنه صالح. والله أعلم.

مثال آخر:

أورد الذهبي أثراً من طريق سفيان بن حبيب، عن شعبة، عن عمرو بن مرة، عن أبي صالح ذكوان، عن صهيب مولى العباس قال: (رأيت علياً يقبل يد العباس ورجله ويقول: يا عم، ارض عني)(١١٠).

---

(١٠٨) "سير أعلام النبلاء" للذهبي ١٨: ٤٧١-٤٧٢.

(١٠٩) انظر المصدر السابق حاشية المحقق.

(١١٠) أخرجه البخاري من هذا الوجه في كتابه الأدب المفرد ص٣٢٨ برقم ٩٧٩ وفيه "رجليه" بالتثنية. وقال الشيخ الألباني رحمه الله تعالى في ضعيف الأدب المفرد ص٨٩: "ضعيف الإسناد، موقوف، صهيب وهو مولى العباس لا يعرف". وقال شعيب الأرناؤوط: في تعليقه على "السير": "رجاله ثقات، خلا صهيب هذا، فإنه لا يعرف، كما قال المؤلف، وعجب أمره، يحسن إسناده مع وجود مجهول في سنده"!! وقد تبين لك أنه لا عجب.

قال الذهبي: "إسناده حسن، وصهيب لا أعرفه"[(١١١)].

وصهيب، ويقال: صُهْبان، روى عن مولاه العباس بن عبد المطلب، وعن عثمان بن عفان، وعلي بن أبي طالب رضي الله عنهم، ولذا عده ابن حجر في الطبقة الثالثة[(١١٢)].

وروى عنه أبو صالح ذكوان السمان وهو ثقة. فمثله مجهول العين، على القول الراجح من أقوال المحدثين، وروايته غير مقبولة.

وقال ابن كثير: "إذا كان [أي الراوي] في عصر التابعين، والقرون المشهود لهم بالخير، فإنه يستأنس بروايته، ويستضاء بها في مواطن، وقد وقع في مسند الإمام أحمد وغيره من هذا القبيل كثير"[(١١٣)].

ومن هنا يتبين لنا وجه قول الذهبي: إسناده حسن، وهو لا يختلف عندي عن قوله في الإسناد السابق: إسناده صالح، والله أعلم.

(٩) الحافظ شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢)

ورد ذكر الحسن في كلام الحافظ كثيراً، ومنها: ما يكون حكمه فيه على الإسناد كقوله "إسناده حسن" بالرغم من وجود الضعف في السند، وهذا الضعف ظنه بعض الناس مما خفي على الحافظ، وليس كذلك، كما سأبينه إن شاء الله من خلال الأمثلة، ومنها ما يكون حكمه فيه على الحديث، فيقول: "حديث حسن". وفيما يلي جملة من الأمثلة لكل منهما:

المثال الأول:

روى سفيان الثوري، عن منصور بن المعتمر، عن أبي علي الأزدي، عن أبي ذرٍّ رضي الله عنه أنه كان يقول إذا خرج من الخلاء: (الحمد لله الذي أذهب عني الأذى وعافاني).

---

(١١١) "سير أعلام النبلاء" ٢: ٩٤.

(١١٢) "تقريب التهذيب" ص٤٥٦.

(١١٣) انظر "الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث" ص٩٧.

قال ابن حجر: "هذا حديث حسن، أخرجه النسائي في اليوم والليلة من رواية محمد بن بشر، عن سفيان الثوري. هكذا موقوفاً.

وأخرجه من طريق شعبة، عن منصور، مرفوعاً وموقوفاً، لكن خالف في شيخ منصور، فقال: عن أبي الفيض[(١١٤)]، عن أبي ذرٍّ[(١١٥)]. وأبو الفيض لا يعرف اسمه ولا حاله، ورجح أبو حاتم الرازي رواية سفيان على رواية شعبة. وهذا ينفي عنه الاضطراب"[(١١٦)].

وقال رحمه الله تعالى في موضع آخر: "سئل عنه أبو زرعة فقال: وَهِم شعبة، ورواية الثوري هي الصحيحة"[(١١٧)].

وقد سئل الإمام الدارقطني رحمه الله تعالى عن هذا الحديث فقال: "يروية شعبة، واختلف عنه، فرواه عبد الله بن أبي جعفر الرازي، عن شعبة، عن منصور، عن أبي الفيض، عن سهل بن أبي حثمة، عن أبي ذر رضي الله عنهما، عن النبي صلى الله عليه وسلم، وليس هذا القول بمحفوظ. وغيره يرويه عن شعبة، عن منصور، عن رجل يقال له: الفيض، عن ابن أبي حثمة، عن أبي ذر موقوفاً، وهو أصح"[(١١٨)].

ونستخلص من كلام الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى ما يلي:

١ - الحديث روي مرفوعاً وموقوفاً، فرجح أبو حاتم وأبو زرعة الرازيان الموقوف، بينما استوى الطريقان عند الإمام النووي - رحمه الله تعالى - فجعله من قبيل المضطرب، والحافظ ابن حجر يميل إلى الأول.

---

(١١٤) قال الشيخ الألباني رحمه الله تعالى في "الإرواء": "والفيض هذا لم أعرفه". وأبو الفيض أورده الحافظ في التقريب في ترجمة أبي علي الأزدي وقال: اسمه عبيد بن علي، وهو مقبول، من الثالثة، وقيل فيه: أبو الفيض، والأول أصح. التقريب ص١١٨٠.

(١١٥) "عمل اليوم والليلة" لأبي بكر ابن السني ص١٨ برقم ٢٢ تحقيق عبد الرحمن البرني، طبعة دار القبلة للثقافة الإسلامية، جدة.

(١١٦) "نتائج الأفكار في تخريج أحاديث الأذكار" ١: ٢١٨.

(١١٧) "النكت الظراف على تحفة الأشراف" ٩: ١٩٤-١٩٥.

(١١٨) "العلل" للدارقطني ٦: ٢٣٥ - ٢٣٦ سؤال١٠٩٦. و"العلل المتناهية" لابن الجوزي ١: ٣٢٩.

٢ - إسناد الحديث فيه راوٍ مجهول، وهو أبو علي الأزدي، ووهم شعبة فقال: أبو الفيض.

٣ - الحديث له شاهد من رواية أنس بن مالك - رضي الله عنه - مرفوعاً مثله. أخرجه ابن ماجه من طريق إسماعيل بن مسلم المكي، عن الحسن وقتادة، عنه(١١٩).

وقال الحافظ بعد إيراده للحديث: هكذا أخرجه ابن ماجه، ورواته ثقات، إلا إسماعيل.

وقد تردد الشوكاني فيه فقال: "إسماعيل بن مسلم إن كان العبدي فقد وثقه أبو حاتم، وإن كان البصري فهو ضعيف، وكلاهما يروي عن الحسن"(١٢٠).

قلت: الثقة أخرج له مسلم والترمذي والنسائي، ولم يخرج له ابن ماجه، فهو الضعيف جزماً.

وإسماعيل بن مسلم المكي، أبو إسحاق الفقيه، متفق على ضعفه، إلا أن عبارات النقاد متفاوتة فيه، فعن أحمد: منكر الحديث، وعن ابن المديني: لا يكتب حديثه، وأما أبو حاتم وهو من المتعنتين في الجرح - حسب وصف الذهبي(١٢١) - فيقول: "ضعيف الحديث، ليس بمتروك، يكتب حديثه"، وكذلك فعل الحافظ أبو أحمد بن عدي، وهو من الطبقة المتوسطة من النقاد يقول: أحاديثه غير محفوظة، إلا أنه ممن يكتب حديثه(١٢٢).

فعلى هذا يعتبر شاهداً لرواية أبي ذر المرفوعة.

وله شاهد عن حذيفة موقوفاً أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه عن ليث

---

(١١٩) أخرجه ابن ماجه في الطهارة، باب ما يقول إذا خرج من الخلاء ١: ١١٠ برقم٣٠١.

(١٢٠) "نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار" لمحمد بن علي الشوكاني (ت١٢٥٥) ١: ٨٨، طبعة دار الجيل، بيروت.

(١٢١) انظر "ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل" للذهبي ضمن أربع رسائل بتحقيق أبي غدة ص١٥٦.

(١٢٢) انظر ترجمته في تهذيب التهذيب لابن حجر: ١: ١٦٩.

ابن أبي سليم، عن المنهال بن عمرو قال: كان أبو الدرداء إذا خرج من الخلاء قال: الحمد لله الذي أماط عني الأذى وعافاني[١٢٣].

ومما تقدم يتضح أن ابن حجر يعتمد أحياناً طريقة الإمام الترمذي، فيحكم بحسن الحديث، إذا لم يكن في إسناده كذاب، ولم يكن شاذاً، وروي من وجه آخر مثله. والله أعلم.

المثال الثاني:

حديث رواه ابن عدي[١٢٤] من طريق أشعث بن عبد الملك، عن الحسن عن أنس قال: (رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي والحسن على ظهره فإذا سجد نحاه).

قال ابن حجر[١٢٥]: إسناده حسن.

ووجه قوله هذا أن أشعث مختلف فيه، تركه عبد الرحمن بن مهدي ويحيى ابن معين، ووثقه غيرهم، وأما ابن عدي فقال: "أحاديثه عامتها مستقيمة، وهو ممن يكتب حديثه ويحتج به".

ثم هو من رواية الحسن، وهو البصري، وهو ثقة، لكنه كثير الإرسال والتدليس[١٢٦]. وقد أثبت سماعه من أنس الإمام أحمد، وأبو حاتم الرازي[١٢٧]، وأما تدليسه فقد احتمله الأئمة، فأخرجوا له في الصحيح، وقد أورده ابن حجر في الطبقة الثانية من المدلسين[١٢٨].

المثال الثالث:

أخرج الطبراني من طريق هشام بن عمار، ثنا صدقة بن خالد، ثنا عتبة بن أبي حكيم، عمن حدثه عن معاوية رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله صلى

(١٢٣) "المصنف" لابن أبي شيبة ٦: ١١٥ برقم ٢٩٩٠٩.
(١٢٤) انظر "الكامل" لابن عدي ١: ٣٦٢.
(١٢٥) انظر "التلخيص الحبير" ١: ٤٥.
(١٢٦) انظر التقريب لابن حجر ص٢٣٦.
(١٢٧) انظر "جامع التحصيل" للعلائي ص١٩٤.
(١٢٨) انظر "طبقات المدلسين" لابن حجر ص٥٦.

الله عليه وسلم يقول: (يا أيها الناس، تعلموا، إنما العلم بالتعلم، والفقه بالتفقه، ومن يرد الله به خيراً يفقهه في الدين، وإنما يخشى الله من عباده العلماء، ولن تزال أمتي على الحق ظاهرين على الناس، لا يبالون من خالفهم، حتي يأتي أمر الله وهم كارهون)(١٢٩).

قال الحافظ: "إسناده حسن، إلا أن فيه مبهماً، وقد اعتضد بمجيئه من وجه آخر"(١٣٠).

ونلاحظ في هذا المثال أن الحافظ ابن حجر يحكم على إسناد الحديث لا على متنه بأنه حسن مع تصريحه بوجود راوٍ مبهم في الإسناد، مما يعني صحة إطلاق الوصف بالحسن على الإسناد مع كونه حسناً لغيره لا لذاته.

المثال الرابع:

قال الإمام أحمد: حدثنا أبو المغيرة(١٣١)، حدثنا صفوان بن عمرو(١٣٢)، عن المشيخة (أنهم حضروا غضيف بن الحارث حين اشتد سَوْقُه فقال: هل أحد منكم يقرأ "يس"؟ قال: فقرأها صالح بن شريح السكوني، فلما بلغ أربعين

---

(١٢٩) أورده البخاري تعليقاً مجزوماً به في كتاب العلم، باب العلم قبل العمل، وأخرجه الطبراني في "المعجم الكبير" ١٩: ٣٩٥، مختصراً، وفي "مسند الشاميين" ١: ٤٣١ وهذا لفظه، والبيهقي في المدخل إلى السنن الكبرى" ١: ٢٥٣. إلا أن في إسناده (عتبة بن أبي حكيم عن مكحول عمن حدثه عن معاوية) وهذه الزيادة ساقطة من المعجم الكبير، ومثبتة في مسند الشاميين، ونص عليها الطبراني، حيث بوب لها فيما رواه عتبة عن مكحول، وكذلك هي عند البيهقي. والله أعلم.
وعزاه ابن حجر في "تغليق التعليق" ٢: ٧٨ إلى ابن أبي عاصم في كتاب العلم، وأورده المنذري في "الترغيب والترهيب" ١: ٥٠، وانظر "تهذيب التهذيب" لابن حجر، ترجمة عتبة بن أبي حكيم ٣: ٥٠، و"كشف الخفاء" لإسماعيل بن محمد العجلوني (ت١١٦٢) ١: ٢٤٩ تحقيق أحمد القلاش، ط٤، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٥.

(١٣٠) انظر "فتح الباري" ١: ١٦١.

(١٣١) هو عبد القدوس بن الحجاج الخولاني، ثقة.

(١٣٢) هو السكسكي، أبو عمرو الحمصي، ثقة.

آية منها قبض، قال فكان المشيخة يقولون: إذا قرئت عند الميت خفف عنه بها)[١٣٣].

قال الحافظ ابن حجر: وهو حديث حسن الإسناد[١٣٤].

كذا قال الحافظ رحمه الله تعالى مع جهالة عين المشيخة المذكورين.

قال الشيخ الألباني رحمه الله تعالى: "لكن جهالتهم تنجبر بكثرتهم، لا سيما وهم من التابعين"[١٣٥].

وبعض المحدثين – كابن القطان الفاسي رحمه الله تعالى – لا يرتضي هذه الطريقة، بل يعد الحديث منقطعاً، فقد قال عما رواه البخاري: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ الله، أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، حَدَّثَنَا شَبِيبُ بْنُ غَرْقَدَةَ، قَالَ سَمِعْتُ الْحَيَّ يُحَدِّثُونَ عَنْ عُرْوَةَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَعْطَاهُ دِينَاراً يَشْتَرِي لَهُ بِهِ شَاةً...) الحديث[١٣٦].

قال ابن القطان: "إن الحي الذي حدث شبيباً لا يعرفون، ولا بد أنهم محصورون في عدد، وتوهم أن العدد الذي حدثه عدد يحصل بخبرهم التواتر بحيث لا يوضع فيهم النظر بالجرح والتعديل يكون خطأً؛ إذن فالحديث هكذا منقطع؛ لإبهام الواسطة فيه بين شبيب وعروة"[١٣٧].

قال ابن حجر: "وَهُوَ كَمَا قَالَ، لَكِنْ لَيْسَ بِذَلِكَ مَا يَمْنَع تَخْرِيجه وَلا مَا يَحُطّهُ عَنْ شَرْطه؛ لأَنَّ الْحَيّ يَمْتَنِع فِي الْعَادَة تَوَاطُؤُهُمْ عَلَى الْكَذِب، وَيُضَاف إِلَى ذَلِكَ وُرُود الْحَدِيث مِنْ الطَّرِيق الَّتِي هِيَ الشَّاهِد لِصِحَّةِ الْحَدِيث..."[١٣٨].

ومن خلال التأمل في كلام الحافظ يتضح لنا أن الضعف اليسير في

---

(١٣٣) "المسند" ٤: ١٠٥.

(١٣٤) انظر "الإصابة" ٣: ١٨٤ في ترجمة غضيف بن الحارث رضي الله عنه.

(١٣٥) "إرواء الغليل" ٣: ١٥٢. وانظر كلاماً نحو هذا في "سلسلة الأحاديث الضعيفة" ١: ٦٤٢ حديث ٤٤٨.

(١٣٦) صحيح البخاري كتاب المناقب باب ٢٨ حديث رقم ٣٦٤٢.

(١٣٧) "بيان الوهم والإيهام" ٥: ١٦٥.

(١٣٨) "فتح الباري" ٦: ٦٣٥.

الإسناد لا يمنع من إطلاق الوصف بالحسن عليه. أو بعبارة أخرى أن الحفاظ قد يطلقون عبارة "إسناده حسن" ويريدون بها أنه حسن لغيره لا لذاته.

المثال الخامس:

قال الحافظ ابن حجر – شارحاً للمراد بكلمة "تهجد" –: "التهجد يقع على الصلاة بعد النوم، وأما الصلاة قبل النوم فلا تسمى تهجداً. روى ابن أبي خيثمة من طريق الأعرج، عن كثير بن العباس، عن الحجاج بن عمرو قال: (يحسب أحدكم إذا قام من الليل يصلي حتى يصبح أنه قد تهجد! إنما التهجد أن يصلي الصلاة بعد رقدة، ثم الصلاة بعد رقدة، وتلك كانت صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم). إسناده حسن، فيه أبو صالح كاتب الليث، وفيه لين.

ورواه الطبراني، وفي إسناده ابن لهيعة، وقد اعتضدت روايته بالتي قبلها[١٣٩].

وهذا المثال واضح جداً، فالحافظ ينص على أن إسناده حسن مع علمه بوجود أبي صالح كاتب الليث، وهو مختلف فيه إلا أن الحافظ لما ترجم له في التقريب قال: "صدوق كثير الغلط، ثبت في كتابه، وكانت فيه غفلة"[١٤٠] فهو عنده ممن يكتب حديثه ولا يحتج به، وهذا لا يمنعه من الحكم على الحديث بأنه حسن الإسناد، ولم يرد الحافظ أن الحديث حسن لذاته بل حسن لغيره لمتابعة عبد الله بن لهيعة له، وهو مشهور بالضعف.

المثال السادس:

روى الحاكم[١٤١] من طريق عاصم بن أبي النجود، عن زر بن حبيش، عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: (هبطوا [يعني الجن] على النبي صلى

---

(١٣٩) "التلخيص الحبير" ٢: ١٦.

(١٤٠) "تقريب التهذيب" ١: ٤٢٣ تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف، طبعة دار المعرفة، بيروت.

(١٤١) "المستدرك على الصحيحين" ٢: ٤٩٥.

الله عليه وسلم، وهو يقرأ ببطن نخلة، فلما سمعوه قالوا: أنصتوا، وكانوا سبعة، أحدهم: زوبعة).

قال الحافظ ابن حجر: إسناده جيد[١٤٢].

وقولهم: إسناده جيد دون قولهم: إسناده صحيح، فإن الحافظ الجهبذ لا يعدل عن صحيح إلى جيد إلا لنكتة في الغالب، وفي الإسناد عاصم بن أبي النَّجود الأسدي، وقد ينسب إلى أمه فيقال: عاصم بن بَهْدلة، وهو أحد القراء، قال عنه ابن حجر: "صدوق له أوهام، حجة في القراءة، وحديثه في الصحيحين مقرون "[١٤٣].

والحديث قد اختلف فيه، فجعله بعضهم من مسند عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، وقصر به بعضهم فلم يذكر ابن مسعود وجعله من كلام زر بن حبيش[١٤٤].

المثال السابع

روى البخاري تعليقاً حديث (أحب الدين إلى الله الحنيفية السمحة)[١٤٥].

وقال الحافظ في تغليق التعليق: ((ولم أره من حديثه [يعني ابن إسحاق] إلا معنعناً))[١٤٦].

---

(١٤٢) "الإصابة في معرفة الصحابة" ٢: ٥٨١.

(١٤٣) "تقريب التهذيب" ١: ٣٨٣ تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف طبعة دار المعرفة، بيروت.

(١٤٤) انظر "العلل" للدارقطني ٥: ٥٤. ومسند البزار ٥: ٢٣٤.

(١٤٥) "صحيح البخاري" كتاب الإيمان، باب الدين يسر، وقول النبي صلى الله عليه وسلم (أحب الدين إلى الله الحنيفية السمحة):١/٩٣، ووصله في الأدب المفرد ص١٠٩ برقم ٢٨٨، وأحمد في المسند:١/٢٣٦ برقم ٢١٠٧، وعبد بن حميد في المنتخب من المسند ص١٩٩ برقم ٥٦٩، والطبراني في الكبير:١١/٢٢٧ برقم ١١٥٧١، ١١٥٧٢، والأوسط: ٢/١٠برقم ١٠١٠، والبزار كما في كشف الأستار:١/٥٨ برقم ٧٨ كلهم من طريق محمد بن إسحاق، عن داود بن الحصين، عن عكرمة، عن ابن عباس رضي الله عنه قال: قيل لرسول الله صلى الله عليه وسلم: أي الأديان أحب إلى الله؟ قال: (الحنيفية السمحة).

(١٤٦) "تغليق التعليق":٢/٤١.

وهو مدلس، ومع ذلك فقال: ((إسناده حسن))[١٤٧].

وداود بن الحصين قال عنه ابن حجر: ((ثقة إلا في عكرمة))[١٤٨].

والراجح أنه ثقة مطلقاً، كما بين ذلك ابن عدي[١٤٩] وابن القيم[١٥٠].

وقد تتبع مروياته عن عكرمة الدكتور صالح الرفاعي في رسالته في الماجستير: "الثقات الذين ضعفوا في بعض شيوخهم"، وخلص إلى ما ذكرت[١٥١]. والله أعلم.

---

(١٤٧) "فتح الباري":١/ ٩٤.

(١٤٨) "التقريب" ص٣٠٥.

(١٤٩) "الكامل في ضعفاء الرجال" ٣/ ٩٥٩--٩٦٠.

(١٥٠) "تهذيب سنن أبي داود": ٣/ ١٥٤.

(١٥١) ص١٥٤ طبع المركز العلمي بالجامعة الإسلامية.

خلاصة البحث

١ – استعمال مصطلح "الحسن" من قِبَل علماء الحديث قَبْل الترمذي (ت٢٧٩)، كما نقله الحافظ ابن حجر عن ابن المديني، وقد ورد – أيضاً – عن الإمام أحمد[١٥٢] وغيره من المتقدمين.

٢ – إن المتقدمين لم يميزوا الحسن من الضعيف في التقسيم الاصطلاحي حيث اعتبروا الحسن قسماً من الضعيف، قابلاً للجبر، وعدوه من المقبول المعمول به؛ كما أن فريقاً آخر منهم اعتبر الحسن قسماً متدنياً من الصحيح إلا أنه لا يخرج عن دائرة المقبول المحتج به، مثلما فعل ابن حبان، حيث لم يفرق بين الصحيح والحسن.

٣ – إن المحدثين لم يستعملوا الحسن على معنى واحد، بل على عدة معانٍ، منها: الحسن لذاته، والحسن لغيره، وما فيه ضعف يسير محتمل، وما استحسنوا معناه دون لفظه.

٤ – إن الحكم على الحديث لا يمكن أن يضبط من خلال دراسة نظرية لعلم المصطلح، بل هو مسألة معقدة، يتداخل فيها العلم بالقواعد، مع الحفظ، والتذوق للألفاظ النبوية، ومعرفة الأحكام الشرعية، والعلل الحديثية، مع التقوى والورع.

٥ – إن الحكم على الحديث المعين من خلال النظر في رجال إسناده في كتب الرجال المختصرة قد لا يوصل إلى نتيجة دقيقة لوجود الاختلاف في الرواة، ولوقوع الانتقاء عند العلماء، وأعني بالانتقاء النظر فيما وافق فيه الضعيف الثقة، وما وهم فيه الثقة. مما يحتم على الباحث الرجوع إلى كتب الرجال المسندة والمطولة.

٦ – وجوب التأني في فهم أحكام المحدثين وأئمة الجرح والتعديل، وألا يسارع الباحث بالحكم على إمام من الأئمة بالخطأ والوهم والغفلة والاضطراب، وهي من ألفاظ التجريح، قبل أن يبذل قصارى جهده في تدبر أقوالهم، وحمل

---

(١٥٢) انظر "التلخيص الحبير" لابن حجر العسقلاني ٢: ٣٧.

كلامهم على أحسن المحامل؛ فإن مثل هذه الأحكام المستعجلة، وغير المدروسة، قد جرأت كثيراً من طلبة العلم، على الاستخفاف بالمتقدمين، والإكثار من الاستدراكات، والتعقيبات، ولا شك أن لمثل ذلك أثره السيء في الأمة، وفي رد كثير من السنة.

٧ – قد يعلم البخاري حال الرجل، ثم يترجم له في التاريخ الكبير ولا يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً، كما مر في ترجمة الصلت بن عبد الله بن نوفل.

٨ – قول الذهبي في الكاشف: "وثق" يستعمله فيمن انفرد ابن حبان بتوثيقه.

٩ – قول بعض العلماء: "لا فرق بين قول العالم في راوٍ: هو ثقة، أو يصحح له حديثا انفرد به" مقيداً بالتصحيح دون التحسين؛ لاحتمال إطلاق الحسن ويراد به ما فيه ضعف يسير محتمل.

والله تعالى أعلم

وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

والحمد لله رب العالمين

قائمة المصادر والمراجع

إسم الكتاب	إسم المؤلف	إسم المحقق	المطبعة	التاريخ
الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان	علاء الدين ابن علي الفارسي	شعيب الأرناؤوط	مؤسسة الرسالة	الطبعة الأولى ١٤٠٨
الأدب المفرد للبخاري	البخاري	كمال الحوت	عالم الكتب	الطبعة الأولى ١٤٠٤
إرواء الغليل في تخريج احاديث منار السبيل	محمد ناصر الدين الألباني	محمد زهير الشاويش	المكتب الإسلامي	الطبعة الأولى ١٣٩٩
الإصابة في تمييز الصحابة	ابن حجر العسقلاني		دار الكتاب العربي	
الاقتراح في بيان الاصطلاح	بن دقيق العيد	قحطان الدوري	مطبعة الإرشاد	١٤٠٢
انتقاض الاعتراض	ابن حجر العسقلاني	حمدي السلفي وصبحي السامرائي	مطبعة الرشد	١٤١٣
الباعث الحثيث شرح علوم الحديث لابن كثير	أحمد محمد شاكر		دار الباز	الطبعة الثانية ١٣٧٠
البحر الزخار المعروف بمسند البزار	أحمد البزار	محفوظ الرحمن زين الله	مؤسسة علوم القرآن	الطبعة الأولى ١٤٠٩
تاريخ الثقات	أحمد بن عبدالله العجلي	عبدالمعطي قلعجي	دار الكتب العلمية	الطبعة الأولى ١٤٠٥
التاريخ الصغير	محمد بن اسماعيل البخاري		ادارة ترجمان السنة	١٣٩٧
التاريخ الكبير	محمد بن اسماعيل البخاري	عبدالرحمن المعلمي	دار الكتب العلمية	١٤٠٧
تاريخ بغداد	أحمد بن علي البغدادي		المكتبة السلفية	

إسم الكتاب	إسم المؤلف	إسم المحقق	المطبعة	التاريخ
التأصيل لأصول التخريج وقواعد الجرح والتعديل	بكر أبو زيد		دار العاصمة	الطبعة الأولى ١٤١٣
تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف	المزي	عبدالصمد شرف الدين	المكتب الإسلامي	الطبعة الثانية ١٤٠٣
التحقيق في أحاديث الخلاف	ابن الجوزي	مسعد عبدالحميد السعدني	دار الكتب العلمية	الطبعة الأولى ١٤١٥
تخريج أحاديث إحياء علوم الدين	للحافظ العراقي		دار العاصمة	الطبعة الأولى ١٤٠٨
تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي	جلال الدين السيوطي	عبدالوهاب عبداللطيف	دار الكتب الحديثة	الطبعة الثانية ١٣٨٥
تذكرة الحفاظ اطراف احاديث كتاب المجروحين لإبن حبان	محمد بن طاهر القيسراني المقدسي	حمدي بن عبدالمجيد السلفي	دار الصميعي	الطبعة الأولى ١٤١٥
تذكرة الحفاظ للذهبي	الإمام الذهبي	عبدالرحمن بن يحيى المعلمي	دار الفكر العربي	١٣٧٤
ترتيب الموضوعات لابن الجوزي	محمد بن أحمد الذهبي	كمال بن بسيوني زغلول	دار الكتب العلمية	الطبعة الأولى ١٤١٥
تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس	ابن حجر العسقلاني	عبدالغفار البنداري ومحمد عبدالعزيز	دار الكتب العلمية	الطبعة الأولى ١٤٠٥
تغليق التعليق	ابن حجر العسقلاني	سعيد موسى القزقي	المكتب الإسلامي	الطبعة لاأولى ١٤٠٥
تفسير الطبري	ابن جريرالطبري	محمود محمد شاكر	دار التربية والتراث	الطبعة الثانية
تفسير القرآن العظيم	ابن كثير	عبدالقادر الأرناؤوط	جمعية إحياء التراث	الطبعة الأولى ١٤١٤

إسم الكتاب	إسم المؤلف	إسم المحقق	المطبعة	التاريخ
تقريب التهذيب	ابن حجر العسقلاني	صغير أحمد شاغف	دار العاصمة	الطبعة الأولى ١٤١٦
التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح	زين الدين العراقي		دار الحديث	الطبعة الثانية ١٤٠٥
التكميل لما فات تخريجه من إرواء الغليل	صالح بن عبدالعزيز آل الشيخ		دار العاصمة	الطبعة الأولى ١٤١٧
التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير	ابن حجر العسقلاني	عبدالله هاشم اليماني	مكتبة القاهرة	١٣٨٤
التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد	ابن عبدالبر	سعيد أحمد أعراب	مكتبة الغرباء	١٣٨٧
تهذيب الآثار	ابن جرير الطبري	ناصر الرشيد و عبدالقيوم عبدرب النبي	مطابع الصف	
تهذيب الآثار	ابن جرير الطبري	علي رضا	دار المأمون للتراث	الطبعة الأولى ١٤١٦
تهذيب التهذيب	ابن حجر العسقلاني	إبراهيم الزيبق وعادل مرشد	مؤسسة الرسالة	الطبعة الأولى ١٤١٦
تهذيب الكمال في أسماء الرجال	يوسف المزي	بشار عواد معروف	مؤسسة الرسالة	الطبعة الخامسة ١٤١٣
الثقات الذين ضعفوا في بعض شيوخهم	صالح بن حامد الرفاعي	رسالة ماجستير	المجلس العلمي – الجامعة الإسلامية	١٤١٣
جامع التحصيل في أحكام المراسيل	خليل بن كيكلدي العلائي	حمدي عبدالمجيد السلفي	إحياء التراث الإسلامي	الطبعة الأولى ١٣٩٨
الجامع الصحيح	محمد بن عيسى بن سورة	أحمد محمد شاكر	مكتبة مصطفى الحلبي	الطبعة الثانية ١٣٩٨

إسم الكتاب	إسم المؤلف	إسم المحقق	المطبعة	التاريخ
الجامع الكبير	السيوطي	الهيئة المصرية العامة للكتاب	الهيئة المصرية العامة للكتاب	
الجامع المفهرس	سليم بن عيد الهلالي		دار ابن الجوزي	الطبعة الأولى ١٤٠٩
الجرح والتعديل	ابن أبي حاتم الرازي	عبدالرحمن بن يحيى المعلمي	دار إحياء التراث العربي	الطبعة الأولى ١٢٧١
حصول التفريج بأصول التخريج	أحمد بن محمد الغماري		مكتبة طبرية	الطبعة الأولى ١٤١٤
حلية الأولياء وطبقات الأصفياء	أحمد بن عبدالله الأصبهاني		دار الكتاب العربي	الطبعة الثالثة ١٤٠٠
خصائص أمير المؤمنين علي ابن أبي طالب	النسائي	أحمد البلوشي	مكتبة المعلا	الطبعة الأولى ١٤٠٦
خلاصة تذهيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال	صفي الدين أحمد بن عبداله الخزرجي	محمود عبدالوهاب فايد	مكتبة القاهرة	
دراسات في الجرح والتعديل	محمد ضياءالرحمن الأعظمي		المكتبة السلفية	الطبعة الأولى ١٤٠٣
دراسات في الحديث النبوي وتاريخ تدوينه	محمد مصطفى الأعظمي		المكتب الإسلامي	١٤١٣
ذخيرة الحفاظ المخرج على الحروف والألفاظ	محمد بن طاهر المقدسي	عبدالرحمن بن عبدالجبار الفريوائي	دار السلف	الطبعة الأولى ١٤١٦
ذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق	محمد بن أحمد الذهبي	محمد شكور بن محمود المياديني	مكتبة المنار	الطبعة الأولى ١٤٠٦

إسم الكتاب	إسم المؤلف	إسم المحقق	المطبعة	التاريخ
ذكر من اختلف علماء ونقاد الحديث فيه فمنهم من وثقه ومنهم من ضعفه ومن قيل فيه قولان	عمر بن أحمد بن عثمان البغدادي (ابن شاهين)	طارق بن عوض الله محمد	مكتبة التوعية الإسلامية	الطبعة الأولى ١٤١٢
رسالة من تكلم فيه وهو موثق أو صالح الحديث	محمد بن أحمد الذهبي	عبدالله بن ضيف الله الرحيلي	جامعة الإمام محمد بن سعود	١٣٩٨
الرفع والتكميل والجرح والتعديل	محمد عبدالحي اللكنوني الهندي	عبدالفتاح أبو غدة	مكتب المطبوعات الإسلامية	الطبعة الثالثة ١٤٠٧
رواة الحديث الذين سكت عليهم أئمة الجرح والتعديل بين التوثيق والتجهيل	عداب محمود الحمش		دار حسان	الطبعة الثانية ١٤٠٧
زاد المعاد في هدي خير العباد	ابن القيم الجوزية	شعيب وعبدالقادر الأرناؤوط	مؤسسة الرسالة	الطبعة الثالثة ١٤٠٢
الزهد والرقائق	عبدالله بن المبارك	أحمد فريد	دار المعراج الدولية	الطبعة الأولى ١٤١٥
سؤالات أبي داود السجستاني للإمام أحمد في جرح الرواة وتعديلهم	أبو داود	زياد محمد منصور	مكتبة العلوم والحكم	الطبعة الأولى ١٤١٤
سؤالات الآجري أبا داود السجتاني في الجرح والتعديل	أبو عبيد الآجري	محمد علي قاسم العمري	المجلس العلمي - الجامعة الإسلامية	الطبعة الأولى ١٤٠٣
سؤالات البرقاني للدارقطني	أبو بكرالبرقاني	عبدالرحيم أحمد القشقري	أحمد ميان	الطبعة الأولى ١٤٠٤

إسم الكتاب	إسم المؤلف	إسم المحقق	المطبعة	التاريخ
سؤالات الحاكم النيسابوري للدارقطني في الجرح والتعديل	أبو عبدالله الحاكم	موفق بن عبدالله بن عبدالقادر	مكتبة المعارف	الطبعة الأولى ١٤٠٤
سلسلة الأحاديث الصحيحة	محمد ناصر الدين الألباني		المكتب الإسلامي	الطبعة الثانية ١٣٩٩
سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة	محمد ناصر الدين الألباني		مكتبة المعارف	الطبعة الأولى ١٤١٢
سنن ابن ماجه	محمد بن يزيد ابن ماجه	محمد فؤاد عبدالباقي		
سنن أبي داود	سليمان بن الأشعث السجستاني	محمد محيى الدين عبدالحميد	دار إحياء الكتاب العربي	
سنن الدارقطني	الدارقطني	عبدالله هاشم المدني	دار المحاسن	
سنن الدارمي	الدارمي		دار الكتب العلمية	
سنن النسائي بشرح السيوطي	النسائي	مكتب تحقيق التراث الإسلامي	مكتبة المؤيد	الطبعة الثانية ١٤١٢
سنن سعيد بن منصور	سعيد بن منصور	حبيب الرحمن الأعظمي	دار الكتب العلمية	الطبعة الأولى ١٤٠٥
سير أعلام النبلاء	محمد بن أحمد الذهبي	حسين الأرنؤوط وحسين الأسد	مؤسسة الرسالة	الطبعة الثانية ١٤٠٢
سيرة ابن إسحاق	محمد بن إسحاق بن يسار	محمد حميد الله	معهد الدراسات والتعريب	١٣٩٦

إسم الكتاب	إسم المؤلف	إسم المحقق	المطبعة	التاريخ
شرح ألفية العراقي المسماة بالتبصرة والتذكرة ويليه فتح الباقي على ألفية العراقي			دار الكتب العلمية	
شرح علل الترمذي	ابن رجب الحنبلي	صبحي السامرائي	عالم الكتب	الطبعة الثانية ١٤٠٥
شعب الإيمان	أحمد بن الحسين البيهقي	محمد السعيد بن بسيوني زغلول	دار الكتب العلمية	الطبعة الأولى ١٤١٠
الشمائل المحمدية	الترمذي	عزت عبيد الدعاس	دار الحديث	الطبعة الثالثة ١٤٠٨
صحيح ابن خزيمة	ابن خزيمة	محمد مصطفى الأعظمي	المكتب الإسلامي	الطبعة الثانية ١٤١٢
صحيح الأدب المفرد للإمام البخاري	محمد ناصر الدين الألباني		دار الصديق	الطبعة الأولى ١٤١٤
صحيح البخاري	البخاري	أحمد محمد شاكر	دار الجيل	
صحيح الترمذي بشرح ابن العربي	أبو بكر بن العربي المالكي		دار الكتاب العربي	
صحيح الجامع الصغير	محمد ناصرالدين الألباني	محمد ناصر الدين الألباني	المكتب الإسلامي	الطبعة الأولى ١٣٨٨
صحيح سنن ابن ماجه	محمد ناصرالدين الألباني	زهير الشاويش	مكتب التربية العربي	الطبعة الثالثة ١٤٠٨
صحيح سنن أبي داود	محمد ناصرالدين الألباني	زهير الشاويش	مكتب التربية العربي	الطبعة الأولى ١٤٠٩

إسم الكتاب	إسم المؤلف	إسم المحقق	المطبعة	التاريخ
صحيح سنن النسائي	محمد ناصر الدين الألباني	زهير الشاويش	مكتب التربية العربي	الطبعة الأولى ١٤٠٩
صحيح مسلم	مسلم بن الحجاج النيسابوري	محمد فؤاد عبدالباقي	رئاسة إدارات البحوث	١٤٠٠
صحيح مسلم بشرح النووي	الإمام محيي الدين النووي		مكتبة الرياض الحديثة	
الضعفاء والمتروكون	علي بن الحسن الدارقطني	موفق بن عبدالله بن عبدالقادر	مكتبة المعارف	الطبعة الأولى ١٤٠٤
ضعيف الأدب المفرد للبخاري	محمد ناصر الدين الألباني		دار الصديق	الطبعة الأولى ١٤١٤
ضعيف الجامع الصغير وزيادته	محمد ناصر الدين الألباني		المكتب الإسلامي	الطبعة الثالثة ١٤١٠
ضعيف سنن ابن ماجه	محمد ناصرالدين الألباني	زهير الشاويش	المكتب الإسلامي	الطبعة الأولى ١٤٠٨
الطبقات الكبرى لابن سعد	ابن سعد		دار بيروت	١٤٠٠
طبقات المحدثين بأصبهان والواردين عليها	عبدالله بن محمد بن حيان	عبدالغفور عبدالحق البلوشي	مؤسسة الرسالة	الطبعة الأولى ١٤١٢
طبقات المدلسين	ابن حجر العسقلاني	عاصم بن عبدالله القريوتي	مكتبة المنار	الطبعة الأولى ١٤٠٤
علل الحديث	عبدالرحمن الرازي		دار المعرفة	١٤٠٥
العلل المتناهية في الأحاديث الواهية	ابن الجوزي	ارشاد الحق الأثري	ادارة ترجمان السنة	

إسم الكتاب	إسم المؤلف	إسم المحقق	المطبعة	التاريخ
العلل الواردة في الأحاديث النبوية	الدارقطني	محفوظ الرحمن السلفي	دار طيبة	الطبعة الأولى ١٤٠٥
العلل لابن المديني	علي بن عبدالله السعدي	محمد مصطفى الأعظمي	المكتب الإسلامي	الطبعة الثانية ١٩٨٠
عمل اليوم والليلة	النسائي	فاروق حمادة	المكتب التعليمي السعودي بالمغرب	الطبعة الأولى ١٤٠١
عمل اليوم والليلة	ابن السني	عبدالرحمن كوثر البرني	دار القبلة	١٤١٠
عون المعبود شرح سنن أبي داود	محمد شمس الدين آبادي	عبدالرحمن محمد عثمان	دار الفكر	الطبعة الثالثة ١٣٩٩
غاية المرام في تخريج أحاديث الحلال والحرام	محمد ناصر الدين الألباني		المكتب الإسلامي	الطبعة الأولى ١٤٠٠
فتح الباري شرح صحيح البخاري	ابن حجر العسقلاني	محب الدين الخطيب	دار الباز	
فتح المغيث شرح ألفية الحديث للعراقي	شمس الدين السخاوي	عبدالرحمن محمد عثمان	المكتبة السلفية	الطبعة الثانية ١٣٨٨
فتح الملك المعبود تكملة المنهل العذب المورود	أمين محمود خطاب		دار إحياء التراث العربي	١٣٩٤
قاعدة في الجرح والتعديل وقاعدة في المؤرخين. المتكلمون في الرجال. ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل.	السبكي. السخاوي. الذهبي.	عبدالفتاح أبو غدة	دار القرآن الكريم	الطبعة الثالثة ١٤٠٠
القسم المفقود من مسند أبي عوانة	أبي عوانة	أيمن الدمشقي	دار ماجد عسيري	الطبعة الأولى ١٤١٦

التاريخ	المطبعة	إسم المحقق	إسم المؤلف	إسم الكتاب
الطبعة الأولى ١٤١٣	دار القبلة	محمد عوامة و أحمد الخطيب	شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي	الكاشف في من له رواية في الكتب الستة
الطبعة الأولى ١٤٠٤	دار الفكر	لجنة من المختصين باشراف الناشر	عبدالله بن عدي الجرجاني	الكامل في ضعفاء الرجال
		المعلمي	البخاري	كتاب التاريخ الكبير
الطبعة الأولى ١٤١٤	دار زمزم	أيمن بن صالح بن شعبان	إسماعيل بن محمد قوام السنة	كتاب الترغيب والترهيب
الطبعة الأولى ١٣٩٣	الهند	دائرة المعارف الهندية	محمد بن حبان البستي	كتاب الثقات
الطبعة الأولى ١٤٠٦	دار ابن القيم	محمد بن سعيد القحطاني	عبدالله بن أحمد بن حنبل	كتاب السنة
الطبعة الأولى ١٣٤٤	دار المعرفة	دائرة المعارف (الهند)	البيهقي	كتاب السنن الكبرى
الطبعة الأولى ١٤١١	دار الكتب العلمية	عبد الغفار البنداري وسيد كسروي	النسائي	كتاب السنن الكبرى
الطبعة الأولى ١٣٩٨	دار الفكر	سهيل زكار	محمد ابن إسحاق	كتاب السير والمغازي
الطبعة الأولى ١٤٠٤	دار الكتب العلمية	عبدالمعطي قلعجي	محمد بن عمرو العقيلي المكي	كتاب الضعفاء الكبير
الطبعة الأولى ١٤٠٦	دار الكتب العلمية	أبو الفداء عبدالله القاضي	عبدالرحمن بن علي الجوزي	كتاب الضعفاء والمتروكين
١٩٨٧	المكتبة الإسلامية	طلعت قوج واسماعيل جراح	أحمد بن حنبل	كتاب العلل ومعرفة الرجال

إسم الكتاب	إسم المؤلف	إسم المحقق	المطبعة	التاريخ
كتاب المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين	محمد بن حبان بن أحمد البستي	محمود إبراهيم زايد	دار المعرفة	
كتاب المراسيل	عبدالرحمن ابن أبي حاتم الرازي	أحمد عصام الكاتب	دار الكتب العلمية	الطبعة الأولى ١٤٠٣
الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار	عبدالله بن محمد بن أبي شيبة	محمد عبدالسلام شاهين	دار الكتب العلمية	الطبعة الأولى ١٤١٦
كتاب المعجم	أحمد بن محمد الأعرابي	أحمد بن مير البلوشي	مكتبة الكوثر	الطبعة الأولى ١٤١٢
كتاب تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين	عمر بن أحمد بن شاهين	عبدالرحيم محمد أحمد القشقري		الطبعة الأولى ١٤٠٩
كتاب تهذيب الكمال في أسماء الرجال	أبي الحجاج يوسف المزي	عبدالعزيزرباح وأحمد يوسف دقاق	دار المأمون للتراث	الطبعة الأولى ١٤٠٢
كتاب ذكر أخبار أصبهان	أحمد بن عبدالله الأصبهاني	الناشر	الدار العلمية	الطبعة الثانية ١٤٠٥
كتاب مسائل الإمام أحمد	سليمان بن الأشعث السجستاني		دار المعرفة	
كشف الأستار عن زوائد البزار على الكتب الستة	نورالدين علي الهيثمي	حبيب الرحمن الأعظمي	مؤسسة الرسالة	الطبعة الثانية ١٤٠٤
الكشف الحثيث عمن رمي بوضع حديث	برهان الدين الحلبي	صبحي السامرائي	إحياء التراث الإسلامي	
الكواكب النيرات	ابن الكيال	عبدالقيوم عبد رب النبي	رسالة ماجستير جامعة الملك عبدالعزيز	١٣٩٧

إسم الكتاب	إسم المؤلف	إسم المحقق	المطبعة	التاريخ
الكواكب النيرات في معرفة من اختلط من الرواة الثقات	ابن الكيال	حمدي السلفي	المكتبة السلفية	١٤٠١
لسان الميزان	ابن حجر العسقلاني		دار الفكر	
مجمع الزوائد ومنبع الفوائد	نور الدين علي بن أبو بكر الهيثمي		دار الكتاب العربي	الطبعة الثالثة ١٤٠٢
مجموع فتاوي أحمد بن تيمية	جمع: عبدالرحمن بن محمد القاسمي		دار عالم الكتب	١٤١٢
المحلى	ابن حزم الأندلسي	أحمد محمد شاكر	دار الفكر	
مختصر الأباطيل والموضوعات	محمد بن عثمان الذهبي	محمد حسن الغماري	المكتبة المكية	الطبعة الأولى ١٤١٣
مختصر الكامل في الضعفاء وعلل الحديث لابن عدي	أحمد بن علي المقريزي	أيمن بن عارف الدمشقي	مكتبة السنة	الطبعة الأولى ١٤١٥
مختصر سنن ابي داود ومعالم السنن وتهذيب الإمام ابن القيم	المنذري الخطابي ابن القيم	أحمد محمد شاكر ومحمد حامد الفقي	دار الباز	١٤٠٠
مختصر صحيح مسلم	المنذري	محمد ناصر الدين الألباني	المكتب الإسلامي	الطبعة الثانية ١٣٩٣
المراسيل	سليمان بن الأشعث السجستاني	شعيب الأرناؤوط	مؤسسة الرسالة	الطبعة الأولى ١٤٠٨
المستدرك على الصحيحين	محمد بن عبدالله النيسابوري		دار الباز	
المسند	أحمد بن حنبل	احمد محمد شاكر	دار المعارف	الطبعة الرابعة ١٣٧٣

إسم الكتاب	إسم المؤلف	إسم المحقق	المطبعة	التاريخ
مسند أبي داود	سليمان بن داود الطيالسي	دائرة المعارف (الهند)	دار الكتاب اللبناني	١٣٢١
مسند أبي يعلى	أحمد بن علي التميمي	حسين سليم أسد	دار المأمون	الطبعة الأولى ١٤٠٤
مسند الإمام أحمد بن حنبل	أحمد بن حنبل		دار صادر	
مسند الإمام الشافعي	الشافعي		دار الكتب العلمية	
مسند الإمام عبدالله بن المبارك	عبدالله بن المبارك	صبحي السامرائي	مكتبة المعارف	الطبعة الأولى ١٤٠٧
مسند الحميدي	الحميدي	حبيب الرحمن الأعظمي	دار الكتب العلمية	١٣٨١
مسند الشاميين	أبو القاسم سليمان بن أحمد الطبراني	حمدي عبدالمجيد السلفي	مؤسسة الرسالة	الطبعة الأولى ١٤٠٩
المصنف	عبدالرزاق الصنعاني	حبيب الرحمن الأعظمي	المكتب الإسلامي	الطبعة الثانية ١٤٠٣
المعجم الأوسط	أبو القاسم سليمان بن أحمد الطبراني	محمود الطحان	مكتبة المعارف	الطبعة الأولى ١٤٠٥
معجم البحرين في زوائد المعجمين	نور الدين الهيثمي	عبد القدوس بن محمد نذير	مكتبة الرشد	الطبعة الأولى ١٤١٣
المعجم الصغير للطبراني	أبو القاسم سليمان بن أحمد الطبراني		دار الكتب العلمية	١٤٠٣
المعجم الكبير	أبو القاسم سليمان بن أحمد الطبراني	حمدي عبدالمجيد السلفي	دار المدني	الطبعة الثانية ١٣٧٢
معرفة الثقات للعجلي	أحمد بن عبدالله العجلي	عبدالعليم عبدالعظيم البستوي	مكتبة الدار	الطبعة الأولى ١٤٠٥

إسم الكتاب	إسم المؤلف	إسم المحقق	المطبعة	التاريخ
معرفة الرواة المتكلم فيهم بما لا يوجب الرد	الإمام الذهبي	ابراهيم سعيداي ادريس	دار المعرفة	الطبعة الأولى ١٤٠٦
معرفة السنن والآثار	أحمد بن حسن البيهقي	سيد كروي حسن	دار الكتب العلمية	الطبعة الأولى ١٤١٢
المغني عن حمل الأسفار في الأسفار في تخريج ما في الإحياء من الأخبار	عبدالرحيم بن الحسين العراقي	اشرف بن عبدالمقصود	مكتبة دار طبرية	الطبعة الأولى ١٤١٥
المغني في الضعفاء	محمد بن أحمد الذهبي	نور الدين عتر		
المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة	محمد السخاوي	عبدالله الصديق وعبدالوهاب عبدالطيف	دار الكتب العلمية	الطبعةالأولى ١٣٩٩
منتقى ابن الجارود	ابن علي الجارود	عبدالله هاشم اليماني	حديث أكادمي	الطبعة الأولى ١٤٠٣
الموضوعات	ابن الجوزي	توفيق حمدان	دار الكتب العلمية	الطبعة الأولى ١٤١٥
الموطأ	مالك بن أنس	محمد فؤاد عبدالباقي	دار إحياء الكتب العلمية	
الموقظة في علم مصطلح الحديث	شمس الدين الذهبي	عبدالفتاح أبوغدة	مكتب المطبوعات الإسلامية	الطبعة الثانية ١٤١٢
ميزان الإعتدال في نقد الرجال	محمد بن أحمد الذهبي	علي محمد البجاوي وفتحية علي البجاوي	دار الفكر العربي	
نصب الراية لتخريج أحاديث الهداية	عبدالله بن يوسف الزيلعي الحنفي	إدارة المجلس العلمي	المجلس العلمي	الطبعة الثانية ١٣٩٣

إسم الكتاب	إسم المؤلف	إسم المحقق	المطبعة	التاريخ
النكت البديعات على الموضوعات	جلال الدين السيوطي	عامر أحمد حيدر	دار الجنان	الطبعة الأولى ١٤١١
النكت على كتاب ابن الصلاح	ابن حجر العسقلاني	ربيع بن هادي عمير	المجلس العلمي – الجامعة الإسلامية	الطبعة الأولى ١٤٠٤